

أثر جائحة الكورونا
على العنف الاقتصادي تجاه النساء
في قطاع غزة

محسن أبو رمضان

سبتمبر / 2020

الفهرس

رقم الصفحة	المحتوى
3	المقدمة
4	أهمية الدراسة
5	مشكلة الدراسة
6	منهجية الدراسة
7	المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي
12	العنف الاقتصادي واشكاله
13	المرأة في ظل جائحة كورونا
16	الحالة الاقتصادية للمرأة قبل جائحة كورونا
18	قطاع غزة والكورونا والمرأة
23	الأوضاع الاقتصادية للمرأة بعد جائحة كورونا
33	المرأة ما بعد الكورونا عالمياً
36	استنتاجات
37	توصيات
40	المراجع

مقدمة :-

تعتبر هذه الدراسة ذات طبيعة استطلاعية واستكشافية وهي ليست بحثاً متكاملاً خاصة إذا دركنا ان جائحة الكورونا كانت مفاجئة للجميع وأدت إلى تداعيات دراماتيكية وسريعة على كل المبنى الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي بالمجتمع ، كما أثرت على كل الفئات والقطاعات الاجتماعية وخاصة على الفئات المهمشة وبرزها النساء اللواتي يعتبرن من أكثر الفئات تعرضاً للتداعيات والانعكاسات السلبية الخاصة بالحالات الطارئة ومنها حالة الكورونا المفاجئة والصادمة والطارئة.

وعليه فإن الدراسة تسعى إلى تشخيص ابرز تداعيات انعكاسات الجائحة على الحالة الاقتصادية للنساء والتي تترجم بأدوات وآليات ووسائل تؤدي إلى تعميق حالة العنف الاقتصادي كجزء لا يتجزأ من العنف المبنى على النوع الاجتماعي .

ويشار هنا ان العنف الاقتصادي هو أحد اشكال العنف المبنى على النوع الاجتماعي والذي يعزز حالة الاستلاب للنساء من خلال الاستحواذ على الموارد والفرص والثروات التي يحصلن عليها النساء سواء عبر العمل أو الميراث والتحكم به وتجيده في غير صالحها في اطار الثقافة الذكورية المبنية على السيطرة والتفرقة من قبل الرجل بحق المرأة ، كما يبرز العنف الاقتصادي من خلال توظيف النساء " الزوجة ، الابنة ، الاخت " للحصول على موارد مالية مثل السلة الغذائية أو القرص لصالح الرجل ، يبرز ايضاً من خلال زيادة الاعباء الاسرية والاجرة غير المدفوعة للمرأة سواء عبر عملها بالمجال المنزلي أو الحقل الزراعي أو بيع بعض الموارد الاستهلاكية، مثل الكوبونة التي تحصل عليها من المنظمات الاغاثية وتبرز كذلك من خلال انعكاس جائحة الكورونا سلبياً على الامن الغذائي والحالة الصحية للنساء .

تستخدم الدراسة العديد من المراجع كالمقالات وكذلك مخرجات مجموعتين بؤرتين إلى جانب بعض المقابلات لشخصيات نسوية مؤثرة بالعمل الاهلي النسوي على وجه التحديد والخروج ببعض التوصيات والنتائج التي من المطلوب الاستفادة منها من قبل صناع القرار .

تستعرض الدراسة اوضاع المرأة الاقتصادية في قطاع غزة قبل الجائحة واثائها وتعمل على تشخيص بعض الظواهر الناتجة عنها أو التي تشكل امتداداً لمسارها السابق ولكن الجائحة ساهمت بتعميقها وتظهيرها .

تحاول الدراسة تقديم بعض التوصيات والاقتراحات بناءً على عملية التشخيص والتظهير للأوضاع الاقتصادية للمرأة وخاصة تجاه العنف المبنى على النوع الاجتماعي ، الأمر الذي يتطلب لاحقاً مزيداً من البحث والتمحيص في طبيعتها كل على حدة أو في اطار بنية الدراسة بطابعها الكلي .

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة بأنها من الدراسات الأولى التي تحاول ان تبحث اثر جائحة الكورونا على المرأة وخاصة بما يتعلق بالعنف الاقتصادي كأحد أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي . لقد شكلت جائحة الكورونا حالة مفاجئة وصادمة ولم تنعكس فقد على الجانب الصحي رغم أهميته فقط بل انعكست ايضاً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ومست كافة قطاعات المجتمع وبناه وطبقاته وفئاته وشرائحه الاجتماعية .

دفعت الجائحة العديد من الاسئلة بالاستناد إلى اداء الحكومات المتعدد والمختلف وخاصة تجاه نظام الليبرالية الجديدة الذي يعمل على تقديس آليات السوق والربح والخصخصة على حساب الحقوق ومنها الحق بالصحة والتعليم والأمن الغذائي كقضايا إنسانية معيشية اساسية في اطار منظور التنمية البشرية .

ويشار إلى أن نظام الليبرالية الجديدة هو النظام السائد في معظم بلدان العالم وخاصة في أميركا ومعظم بلدان أوروبا، حيث يستند النظام إلى تعزيز آليات الخصخصة وتقليص دور الدولة بالرعاية الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى ادماج فئات اجتماعية واسعة في دائرة الفقر والعوز والتهميش الاجتماعي حيث تطالب منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بزيادة دور الدولة بالرعاية الاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي إلى ادماج فئات اجتماعية واسعة في دائرة الفقر والعوز والتهميش الاجتماعي¹.

تطالب منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بزيادة دور الدولة بالرعاية والحماية الاجتماعية ، وأن يزداد الانفاق الحكومي على برامج التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بدلاً من الانفاق على التسلح بصورة باهظة والاعتماد على آليات الخصخصة .

وبالوقت الذي اثرت الجائحة على العديد من الشرائح الاجتماعية فقد كان للمرأة نصيباً كبيراً من التأثير بوصفها واحدة من اضعف الحلقات الاجتماعية والتي تتأثر بصورة كبيرة جراء اية أزمة سواء سياسية او صحية او غذائية أو اقتصادية أو اجتماعية .

سلطت العديد من التقارير الضوء على تزايد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب الحجر المنزلي وزيادة الاحتقانات بالأسرة والالتكاء على المرأة لتصبح وظائفها متعددة ومضاعفة وتركز التقارير والمقالات على اشكال عديدة من العنف ابرزها اللفظي والجسدي والجنسي ولكن قليلة هي التقارير والدراسات التي تحاول ان تبحث اثر الكورونا على العنف الاقتصادي بوصفه

¹ الجزيرة نت - الليبرالية من الاقتصاد إلى السياسة - بتاريخ 2015/8/27

احد مظاهر العنف لأنه يبدو غير ظاهراً او مرئياً ويأخذ اشكال غير مباشرة بالعديد من الحالات بالمقارنة مع اشكال العنف الأخرى تجاه المرأة .

علماً بأن هناك بعض الاشكال الظاهرة والمرئية وخاصة بما يتعلق بالاستحواذ على المجوهرات والموارد المالية واستغلال حصول النساء على القروض في اطار المشاريع الصغيرة ودفع النساء باتجاه الحصول على الكوبونة أو العمل بالمنازل أو حتى التسول في بعض الاحيان أو عبر آليات المجتمع منها الحرمان من الحق بالميراث والذي يأخذ أشكال غير واضحة ومباشرة .
وعليه تأتي أهمية الدراسة بأنها تحاول تسليط الضوء على العنف الاقتصادي تحديداً وذلك عبر تشخيصه وتعريفه وابرار مظاهره ومخاطرة على المرأة وتماسك الاسرة والمجتمع وعلى مفهوم المواطنة المبني على فلسفة المساواة وعدم التمييز .

مشكلة الدراسة :-

تشير الدراسة مشكلة تكمن بالآثار الناتجة عن جائحة الكورونا وهي العنف الاقتصادي تجاه النساء بما يتعلق بتزايدها واشكالها ومظاهرها ، وخاصة في ظل الشلل الذي احدثته الجائحة على الحياة الاقتصادية وامتداداتها السلبية على الاسرة عبر تعطل عمل الزوج أو الابن أو الاخ وبالتالي زيادة الابعاء الاقتصادية على المرأة لتدبير شؤون المنزل اللوجستية والصحية وبما يتعلق بالأمن الغذائي ايضاً.

تبحث الدراسة في ابعاد مخاطر العنف الاقتصادي كشكل من اشكال الاضطهاد والاقصاء الاجتماعي تجاه النساء بما يهدد من سلامة الاسرة وتماسكها وكذلك وحدة النسيج الاجتماعي .
ويشار هنا أن بعض القضايا تكررت في متن الدراسة ويعود السبب إلى محدودية المصادر وبسبب الحالة الجديدة التي لم تمر بالسابق " الجائحة " ومحدودية المصادر والمراجع ، إلا أن هذا التكرار كان مفيداً لتعزيز مفاهيم محددة لها علاقة بجوهر ومضمون الدراسة .

ويجدر التنويه ان حالة الحصار وآليات الحجر بالمدارس والفنادق التي اتبعتها إدارة الحكم بالقطاع كان لها اثراً ايجابياً بالتخفيف من آثار الجائحة على المستوى الصحي كما المستويات الأخرى ، إلا ان اكتشاف اربعة حالات مصابة بمرض الكورونا خارج مراكز الحجر أي بالمجتمع اثار حالة من القلق والخوف بين صفوف المواطنين ،حيث قامت الجهات المختصة في غزة بالإعلان عن حظر التجوال ليلة 24/8 في كافة مناطق القطاع اضافة لمنع التواصل بين المحافظات ، الأمر الذي اعاد الامور إلى المربع الصفر من حيث توقف الاعمال والشلل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد اغلاق المطاعم والفنادق وصلالات الافراح والاسواق الشعبية ومنع الصلاة بدور العبادة إلى جانب اغلاق المؤسسات العامة والخاصة والاهلية والدولية غير الحكومية والزام العاملين بالعمل داخل المنازل .

لقد ادى حظر التجوال والحجر المنزلي لزيادة حالات العنف تجاه النساء وعمق من عمليات الاستلاب والسيطرة وعزز من حالة الاقصاء والتهميش تجاههن ، بمعنى تزايد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي بما يشمل العنف الاقتصادي .

منهجية الدراسة :-

استندت الدراسة إلى منهجية العرض والوصف التحليلي واستعانت بالمقالات والتقارير العديدة تجاه العنف الاقتصادي بحق النساء وخاصة خلال فترة جائحة الكورونا إلى جانب تنظيم مجموعتين بؤرتين واحدة في الجنوب " رفح " والثانية بالشمال " جباليا " وذلك لتعزيز منهجية المشاركة والخروج بتصوير شبه جماعي تجاه الظاهرة وتفاعلاتها بالآونة الاخيرة ابان جائحة الكورونا .

وتم تنظيم مقابلات مع ناشطات نسويات لديهن دراية وخبرة وممارسة وتجربة في مجال المرأة ومتفاعلات مع حالتها لتكوين تصور حول الظاهرة وسبل التدخل والعلاج المناسب للحد منها ، كما تم استخدام اداة دراسة الحالة لبعض من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لبحث مدى تأثرهن بجائحة الكورونا على مستوى تنفيذ مشاريعهن الخاصة والتي تتدرج في اطار الاقتصاد غير الرسمي .

شكلت الأدوات الواردة اعلاه تصوراً واضحاً تجاه تنامي ظاهرة العنف الاقتصادي تجاه النساء كما ساهمت في تشخيصها وابرار مظاهرها وكذلك تم تقديم التصورات الخاصة بالحلول عبر صياغة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي :-

تعود اسباب العنف الممارسة بحق النساء لطبيعة النظام الذكوري المبني على هيمنة وسيطرة الرجل على المرأة بما يساهم في تعزيز علاقات القوة لصالحه اقتصادياً ، وسياسياً واجتماعياً وبما يعمل في ذات الوقت على اقصاء وتهميش المرأة وحرمانها من العديد من الحقوق والفرص .

تعمل التربية الاسرية والمدرسية " التنشئة الاجتماعية " ² والمؤسسية والمجتمعية والثقافية السائدة على تهميش النساء وابرار تفوق الذكور منذ الطفولة بما انه يحمل اسم " الاسرة " أو العائلة وفق المفهوم التقليدي المتوارث، وبالتالي يجرى تميزه ايجابياً بالسماح له بالأنشطة الاجتماعية والتعليم وبالصحة والعلاج وبتفضيله عن اخته التي ربما تكون متفوقة فعلياً اكثر منه إلى جانب القيود المفروضة على المرأة بالحركة وبالنشاط الاجتماعي والثقافي والسياسي بحجة العادات والتقاليد مرة وضمن تفسيرات غير مبررة وبعبدة عن صحيح الدين مرة اخرى .

تعزز الاسرة تربوياً بالأنثى حالة التبعية والاستلاب المبنية على اللاحق بالذكر وفقدان الاستقلالية الخاصة بها وتوطن بها الشخصية الضعيفة الاعتمادية التي لا تستطيع اتخاذ قراراتها المستقل ضمن الكواجب القائمة على المفاهيم الثقافية الذكورية والابوية لتخلق منها كائناً ضعيفاً تابعاً للأخ أو الاب أو الزوج بعيداً عن توفير مساحة من الاستقلالية لذاتها التي تكون مرتبطة بمصدر القوة وهو الذكر ضمن الموروث الثقافي السائد .

فمثلاً بالرغم من تفوق الاخت على الاخ بالأسرة نجد ان الأسرة تطلب من الأخت خدمة الاخ وتوفير له متطلباته الحياتية من خلال تحضير الطعام وغسل الملابس له إلخ كما من الممكن ان تحرم الاخت من التعليم لصالح الاخ إذا كانت ظروف الاسرة الاقتصادية صعبة ولا تتوفر بها الامكانيات والموارد المالية القادرة على تغطية نفقات جميع الابناء ، ومن الممكن ان تحرم من فرص العلاج والتشافي الصحي ايضاً في اطار تفضيل الاخ أي الذكر عن الانثى.

تعمل الاسرة بالعديد من الاحيان على تعزيز آلية الزواج المبكر بهدف التخلص من الاعباء المالية للمرأة وتعمل في احياناً اخرى على اعاقه زواج المرأة إذا تأخرت في سن الزواج بهدف السيطرة على مقتنياتها إن توفرت بما في ذلك الميراث ليعود للأب أو الأخوة تحت حجة انهم احتضنوها وكانت تعيش معهم بالأسرة .

يتحفظ بالعديد من المرات اصحاب العمل من توظيف المرأة بحجة انها ربما ستحصل على اجازة ترتبط بأوضاعها الصحية ومنها الحمل والرضاعة وإجازة الامومة مما يعيق من امكانية

² مؤمنة صالح الرقب - دراسة عن معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها - 2009- ص 63

استمرارية العمل ويفضلوا بالعديد من القطاعات عمل الذكر الذي عادة ما يحصل على اجر أعلا من أجر المرأة لقاء ذات العمل .

يحدد عمل المرأة بالأعمال النمطية مثل (سكرتيرة ، عاملة في رياض الأطفال ، مدرسة ، عاملة نظافة ، مزارعة ، خياطة ، طاهية في المطاعم و الفنادق ، ممرضة) ، وبالتالي فإن هناك أعمالاً نمطية تعمل بها المرأة ولا تتبوأ بها مراكز قيادية مسؤولة على المستوى الاداري باستثناء المؤسسات النسوية التي تشغل بها المرأة منصب مدير ، كما نجد أن معظم طاقم الموظفين من النساء .

رغم تقدم الحالة التعليمية للمرأة وربما تتفوق احياناً عن الرجل بالتعليم الجامعي إلا أن ذلك لم ينعكس على فرص العمل ، حيث ما زالت مساهمة المرأة بسوق العمل في فلسطين لا تتجاوز ال 21% به.

وبسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة زادت الابعاء على المرأة من خلال ما يطلبه منها الرجل من اعمال مثل القيام بالحصول على القرض لصالحه أو البحث عن الكوبونة أو التسول أو العمل بخدمة المنازل الخ .

من الطبيعي ان تبرز ظاهرة تأنيث الفقر حيث ان نسبة الاسر التي تعيلها نساء هي الاكثر فقراً بسبب صعوبة قدرتها على الوصول للفرص والموارد³ .

تضاعفت مسؤولية النساء مؤخراً في قطاع غزة بسبب حالة الحصار والانقسام وقلة توفير فرص العمل خاصة بين صفوف الازواج والمعيلىين من رجال " الزوج ، الأخ ، الابن " بسبب تعثر عملية اعادة الاعمار والعمليات العسكرية العدوانية الثلاث التي قام بها الاحتلال بحق شعبنا بالقطاع " 2008،2012،2014 " وما تبعها من اعمال عسكرية عدوانية مدمرة ،والذي تم من خلاله تدمير البنية التحتية والمرافق الانتاجية بما يشمل تراجع قدرات القطاع الخاص ، وتعثر تنفيذ العديد من عمليات البناء والمنشآت واعادة تأهيل القطاعات الانتاجية المدمرة وخاصة الصناعة والزراعة بسبب آلية الرقابة " GRM " المقيتة والمعيقة لعملية إعادة الاعمار والتي حددت بها اسرائيل شروطاً امنية لدخول المواد اللازمة بحجة انها مزدوجة الاستخدام ، الأمر الذي ادى إلى عدم التقدم في تنفيذ عملية اعادة الاعمار^{4 - 5} .

ويشار هنا حالة فقدان المرأة لخصوصيتها عندما تم استقبال العائلات في مدارس الاونروا إلى جانب تحملها لمسؤولية الاسرة والاطفال بشكل كامل من توفير المأكل والعلاج وغيره من الأمور اللوجستية الهامة في اجواء من العدوان والرعب .

³ القدس العربي – الناصرة – النساء في فلسطين اكثر تعلماً وقرأً وزوجاً مبكراً – بتاريخ 2020/3/18

⁴ القدس العربي – وزير الاشغال الفلسطيني يعلن اعادة اعمار 90% من منازل غزة المدمرة في حرب 2014 – بتاريخ 2019/2/3

⁵ وعلماً بأن استكمال عملية الاعمار من خلفات عدوان 2008 – 2012 ما زالت غير منجزة بالكامل .

علماً بأن هذه الخصوصية تضررت أيضاً داخل أماكن الحجر " المدارس ، الفنادق " من حيث التواجد مع عائلات وافراد لا توجد علاقة قرابة أو صداقة معهم .
ويشار هنا إلى أن بعض المحجورين قد اشتكوا من تراجع الخدمات " المأكل والعلاج " بعد الاعلان عن حظر التجوال مؤخراً في قطاع غزة وتكدس افراد بعدد زائد عن الحد في ذات الغرفة ، الامر الذي انعكس بالسلب على الحالة النفسية للعديد من المحجورين والمجورات .
وقد تضاعفت معاناة المرأة المريضة من حيث زيادة الاعباء المنزلية وتراجع منسوب التغذية لديها عبر تفضيلها ابنائها عنها ، علماً بأن مريضات السرطان تعرضن لمعاناة مضاعفة جداً خاصة عندما يأتوا من العلاج من القدس ، عبر حاجز بيت حانون ، حيث يتم حجرهم لمدة 21 يوماً الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الحالة النفسية وقطع التواصل مع اسرتها ، خاصة في ظل ضعف الانترنت في بعض أماكن الحجر ، بما ساهم في تعميق المعاناة الاقتصادية " نفقات السفر والعلاج للبعض الغير مغطى مالياً من الحكومة " إلى جانب معاناة انقطاع التواصل الاجتماعي وتدهور الحالة النفسية لدى المريضات ⁶.

زادت الاعباء على المرأة أيضاً بسبب هجرة العديد من الأزواج وقيامها بمسؤولية الاشراف والرقابة على الأسرة ريثما يتم ترتيب ظروف مناسبة لانضمام الاسرة إلى الزوج المهاجر .
علماً بأن البعض منهن جرى العكس معهن من خلال تحمل المرأة مسؤولية الاشراف على الاسرة في بلد الهجرة بما يترتب على ذلك من اعباء منزلية وربما اقتصادية إذا اضطرت للعمل أو معاناة الحصول على المساعدة المالية من الدولة التي تم الهجرة لها إلى جانب الاشراف على عمليات التعليم والصحة والأمن الغذائي لافراد الاسرة وذلك بانتظار قدوم الزوج وانضمامه للأسرة ببلد الهجرة .

وبالوقت الذي تتبنى السلطة الفلسطينية اعلان الاستقلال عام 1988 والقانون الاساسي المعدل عام 2003 ومؤخراً اتفاقية السيداو الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1978 وذلك بعد الاعتراف بدولة فلسطين عضواً مراقباً بالأمم المتحدة عام 2012 وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 67/19، وكذلك صدور قرار مجلس الامن رقم 1325 بخصوص الأمن والسلام والمشاركة السياسية للمرأة والتي تتبناه منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات النسوية منها، إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة ملموسة على مكانة وفاعلية ونفوذ وتأثير النساء بالاستناد إلى قيم المساواة والمواطنة وعدم التمييز ، حيث بقيت تتبوأ مراكز ريادية بدرجات ومستويات بسيطة " متوسطة أو متدنية " بالسلم الوظيفي أو الهيكل الاداري ، وبقيت المستويات

⁶ شبكة نوى - سباط "الحجر" تُلهب أجساد نساء بغزة- بتاريخ 2020/6/9

العليا محتكرة من الرجال سواء كان ذلك بالوزارات أو بالسلطات المحلية أو بالهيئات والاطر التابعة سواء لمنظمة التحرير أو للسلطة بمستويات ودرجات قليلة جداً قياساً بالرجال⁷. وباستثناء بعض التقدم الذي حصل في قانون الأحوال الشخصية وفي رفع سن الحضانة إلا أن تقدماً نوعياً لم يظهر في مجال إزالة كافة اشكال التمييز بحق النساء ، حيث بقيت بحالة من التهميش والاقصاء الاجتماعي .

تتعدد اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي القائم على فرضيات مفادها تفوق الذكر على المرأة وترجمة ذلك بالمهام الوظيفية التقليدية وذلك في سياق التطور الزمني حيث اصبح هذا المفهوم يعزز ويحصر المرأة بمهام وظيفية نمطية معروفة سلفاً مثل العمل بالمنزل وبالاعمال الكلاسيكية التي حددها المجتمع بثقافته الذكورية لها .

هناك العنف اللفظي والجسدي والجنسي والمعنوي والاجتماعي أي المبني على التهميش والاقصاء وكذلك هناك العنف السياسي المبني على حرمان المرأة من تبوء مراكز قيادية في صناعة القرار مثل حرمانها من المشاركة في لجان المصالحة أو اعادة الاعمار أو عضوية المجلس التشريعي إلا بنسب قليلة ومحدودة أو بالهيئات العليا في منظمة التحرير مثل المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية هذا بالرغم من قرار المجلس الوطني بضرورة تمثيل النساء به وهيئات المنظمة الاخرى بنسبة 30% في اطار التمييز الايجابي للنساء⁸.

تؤكد دراسات أنثروبولوجيا اجريت بالقرن التاسع عشر على بعض العشائر بأميركا اللاتينية ان خط النسب للأبناء بالأسرة كان يعود للأب وليس للأب ويعود السبب في ذلك إلى أن النساء كن يعملن بالأنشطة الاقتصادية " الزراعة وتربية الحيوانات ... إلخ " إلى جانب الاعمال المنزلية . وتبين الدراسات ان المرأة كان لها الحق بالزواج من اكثر من رجل ، لأن النفوذ الاقتصادي كان يعود لها بما يشمل تحكمها بالسوق والاقتصاد المحلي⁹.

حدث التغيير في اعتماد خط النسب إلى الاب بسبب تعديل علاقات القوة بالمجتمع ، حيث تحديات الطبيعة وقيام الرجل بالصيد والدفاع عن الاسرة من هجوم الحيوانات والوحوش أدى إلى سيطرته على الاقتصاد من خلال أعمال الرعي والصيد ابتداءً ، وتم حصر اعمال المرأة بالأنشطة الزراعية المحدودة وبالاعمال المنزلية.

ويشار هنا ان بعض الشعوب ما زالت تعتمد خطة نسب الأبناء إلى عائلة الام وليس عائلة الأب ولكن بنسب قليلة ، حيث ان اغلبية الشعوب اصحبت تعتمد الاب .

7 المرجع السابق – مؤمنة صالح الرقب معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها – ص 61

8 هبة الدنف – نحو تعزيز وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في منظمة التحرير – مسارات

9 انجلز فريديريك – ترجمة كتاب " اصل العائلة الملكية الخاصة والدولة " – مقدمة الطبعة الاولى عام 1884 - العدد 5453 -

الحوار المتمدن – 2017/3/7

وعليه فقد ادى ما تقدم من سيطرة ونفوذ اقتصادي للرجل إلى دفع المرأة بأعمال وظيفية محددة في اطار ثقافة ذكورية تميز الرجل على المرأة وحصر الاخيرة بمهام كلاسيكية تقليدية بما في ذلك حرمانها من الحقوق سواءً الاقتصادية أو السياسية ، لذلك لم يكن غريباً في ديمقراطية اثنا ان "النساء والعبيد " كانوا محرومين من حق الانتخاب وفي الديمقراطيات الحديثة التي ظهرت في اوروبا على ضوء الثورة الفرنسية 1789 وذلك كنتاج لعصر التنوير ، فقد حرمت النساء في بعض بلدان اوروبا التي تعمدت عليها انجازات الثورة الفرنسية وقيمها المجتمعية والثقافية والحقوقية من العديد من الحقوق بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والسياسية إلى ان تم تعديل ذلك بسلسلة من التشريعات والسياسات في اطار البنى البرلمانية المنتخبة ديمقراطياً فمثلاً لم يسمح للمرأة بالمشاركة بالانتخابات تصويتاً وترشيحاً في بعض بلدان اوروبا إلا بالاستينات من القرن الماضي وفي اطار التطور الديمقراطي حيث تم تعزيز مفهوم المواطنة المتساوية والمتكافئة في جميع بلدان اوروبا وبلدان اخرى من العالم¹⁰.

¹⁰ صحيفة الوطن - أول ديمقراطية في التاريخ أقصت النساء والعبيد - بتاريخ 2018/9/8

العنف الاقتصادي واشكاله :-

هو شكل من اشكال العنف ويعرف بحرمان المرأة من الوصول إلى الفرص والموارد والتحكم بها في حالة الحصول عليها وحرمانها من حقها بالتصرف بهذه الموارد وذلك من خلال الرجل سواء كان الأخ أو الأب أو الزوج أو الابن .

اشكال العنف الاقتصادي : -

عادة ما يستخدم العنف الاقتصادي كشكل من اشكال التحكم ومنع المرأة من ان تكون مستقلة اقتصادياً وهو جزء من نمط واسع للعنف الاسري والذي يمكن ان يتضمن عنف لفظي ونفسي وجسدي وجنسي .

تزداد أشكال العنف الاقتصادي في ظروف التدهور الاقتصادي والمعيشي وفي اطار ثقافة ذكورية راسخة وعميقة ويتم تبرير ذلك بوصفه يتم بصورة طبيعية وعادية مرة باستخدام العادات والتقاليد ومرة باستخدام غير دقيق لصحيح الدين الذي يدعو إلى المساواة والعدالة والانصاف .

ويتضمن العنف الاقتصادي عدة مظاهر من بينها : -

- منع الزوجة من الحصول على الموارد الاقتصادية ، عن طريق منعها من العمل أو الحفاظ على وظيفتها .
- منع الزوجة من التعليم أو اكمال دراستها
- صرف اموال او راتب الزوجة بدون رضاها.
- اخذ ممتلكات الزوجة ضد رغبتها أو اتلافها وهذا ما يعرف بالعنف المالي.
- استغلال النساء الريفيات بإشراكهن للعمل في الاسرة وفي الأرض بدون اجر .
- استغلال النساء في العمل المنزلي ورعاية الأطفال والخدمات الاخرى المتعلقة بالأسرة بدون اجر .
- استخدام العنف الجسدي او التهديد لإجبار الزوجة على اعطاء الزوج اموالها .
- التحكم بحرية الزوجة في الاتصال أو الحركة أو التسوق .
- التهديد بطرد الزوجة والأولاد من المنزل .
- استغلال سوء الحالة الاقتصادية للزوجة .¹¹

¹¹ ويكي جندر - عنف اقتصادي - بتاريخ 2019/1/19

المرأة في ظل جائحة كورونا :-

أدت جائحة الكورونا إلى انعكاسات سلبية على البنى الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لكل المجتمعات ومن الطبيعي أن تتأثر النساء بوصفهن اكثر الفئات عرضة للهشاشة ، حيث خسرت المنطقة العربية حوالي 1.700 مليون وظيفة منها 700 الف من النساء اللواتي فقدن اعمالهن . إن الفجوات القائمة في الوضع الطبيعي بين الجنسين تؤدي إلى زيادة الآثار السلبية وهناك مخاطر كبيرة تتمثل في زيادة عدم المساواة بين الجنسين اثناء هذه الجائحة¹² .

ولكون مشاركة النساء في القوى العاملة بالمنطقة العربية تبلغ ما يقارب 20% فإن نسبة خسائرنهن للوظائف ستتعدى ضعف نسبة خسائر الرجال وقد يكون القطاع غير الرسمي الأكثر عرضة للخسائر ، فإن 62% تقريباً من النساء العاملات في المنطقة العربية بهذا القطاع ،حيث سينكبدن الخسائر بشكل غير متوازن¹³ .

ويشار هنا ان الجلوس بالمنزل والحجر المنزلي كإجراء وقائي أثر على النشاط الاقتصادي وادى إلى توقف الحركة الاقتصادية في معظم القطاعات الانتاجية ومن اكثر الفئات تعرضاً للتأثير السلبى كانت النساء اللواتي زادت الابعاء المنزلية والنفسية عليهن ، خاصة مع تعطل اعمال ازواجهن ، ومعيلي الاسرة من الرجال " الاخ أو الابن ايضاً " الأمر الذي ضاعف من مسؤولياتهن الاسرية والعملية وكذلك الاقتصادية عبر محاولة تدبير حالة الاسرة وإدارة شؤونها أو الاضطرار للبحث عن مصادر دخل اخرى " استخدام الادخار ، بيع المجوهرات ، الاستدانة أو المنحة من الاب أو الاخ او البحث عن الكبونة او العمل الاضافي بالمنازل ...الخ " وذلك بهدف توفير الحد الادنى من مقومات الحياة للأسرة .

ويذكر هنا أن جائحة الكورونا دخلت قطاع غزة كجزء من فلسطين في اطار استمرارية تدنى مشاركة المرأة في سوق العمل والعنف الممارس بحقها النفسي والاجتماعي واللفظي والاقتصادي والسياسي " واستمرار حالة الاقصاء وعدم التمثيل بالاطر والهيئات والمؤسسات واللجان والاقتصادية مثل تلك التي لها علاقة بالاعمار من خلال عدم مساواة اجرة المرأة بالرجل لقاء نفس العمل والاعتماد على العمل اليومي أو العقود محدودة المدة للنساء ، أو حرمانهن من استخدام مواردهن ومنصبهن عبر تحكم الرجل بها " الراتب ، الميراث، المقنتيات ، المجوهرات ... الخ " .

إن تمثيل المرأة في مؤسسات العمل الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية والدولية غير الحكومية يشير إلى ضعف تمثيلها قياساً للرجل وعدم تبوأها مراكز قيادية متميزة فهي ادنى

¹² فريدة احمد - اثار كورونا الاقتصادية ... النساء أول من يدفع الثمن - الجزيرة نت - بتاريخ 2020/6/10

¹³ المرجع السابق - فريدة احمد .

مستوى بالتسلسل الاداري والوظيفي ويركن إليها الأعمال الأكثر صعوبة والتي ليس لها علاقة بصناعة القرار ، كما ان اجرها يبلغ نصف اجر الرجل لقاء نفس العمل¹⁴ .

وتسبب الوباء في انتكاسة في المكاسب الاقتصادية التي تحققت للنساء والفتيات خاصة ان هذه المكاسب قد تحققت بشق الانفس على مدى عشرات السنين ، وقد تحتاج المرأة إلى سنوات اخرى لتستعيد ما فقدته ، لكن الأمر مرهون بالوقت وسعيها الدائم للمساواة .

عمقت جائحة الكورونا من العنف المبني على النوع الاجتماعي خاصة بعد إغلاق المحاكم الشرعية وحرمانها من حقوق الأمومة والميراث والنفقة ، وبعد تعطل عمل كل من البيت الآمن التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسة حياة التابعة لأحدى المؤسسات الاهلية النسوية وهي مركز المرأة للدراسات والاستشارات القانونية الأمر الذي دفع المرأة للجوء إلى الاقارب أو القضاء العشائري .

إن تدهور مستوى المعيشة وعدم توفير دخل للأسرة دفع إلى تعزيز آليات العنف الاقتصادي ايضاً بحق النساء .

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن النساء يشكلن غالبية العاملين في قطاع الرعاية الصحية والاجتماعية بنسبة 70% في 104 دول حلت بياناتها المنظمة، وهذا يضعهن في مواجهة الإصابة بالفيروس الحالي، رغم أن دخل النساء أقل من الرجال بنسبة 11% في المجال ذاته¹⁵ . تقول الكاتبة أليشا هريديساني جوبتا، في تقرير موقع نيويورك تايمز، إن خبراء الصحة يشعرون بالقلق، حيث إن الأدوار التي تؤديها المرأة في المجتمع يمكن أن تضعها بشكل مباشر في مسار الفيروس.

وبحسب اتحاد شنغهاي النسائي -هيئة حكومية- فإن السلطات أرسلت أكثر من 41 ألف عامل صحي من جميع أنحاء البلاد لدعم الطاقم الطبي في مركز تعشي المرض في مقاطعة هوبي. وبحلول 24 فبراير/شباط 2020، أصيب 387 عاملاً صحياً في الصين، أكثر من 90% منهم في هوبي. وأكثر من نصف الأطباء، و90% من الممرضات في هوبي من النساء¹⁶ .

وتقول أخصائية الأمراض المعدية وعلم الأوبئة الدكتورة سيلين غوندر، لموقع نيويورك تايمز، إن مستويات تعرض الممرضات للفيروس "أعلى من الأطباء" لأنهن أكثر مشاركة في الرعاية الحميمة للمرضى. هن اللواتي يسحبن الدم ويجمعن العينات. يوجد هذا الوضع أيضاً في دور رعاية المسنين، التي كانت مركزاً للعدوى في ولاية واشنطن¹⁷ .

¹⁴ دنيا الأمل اسماعيل - المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون - الحوار المتمدن - عدد 960- بتاريخ

2004/4/18

¹⁵ على ليلى - النساء الخاسر الأكبر من أزمة كورونا - البك الاسباب - بتاريخ 2020/3/28

¹⁶ المرجع السابق - على ليلى

¹⁷ المرجع السابق - على ليلى .

كما تواجه النساء الحوامل مجموعة مختلفة تماما من التحديات، خاصة ضغوط عدم معرفة كيفية تأثير الفيروس التاجي على أطفالهن بالضبط.

الرعاية غير مدفوعة الأجر:-

وفقا لمنظمة العمل الدولية، تؤدي النساء والفتيات بالفعل معظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في العالم. حيث إن النساء يؤديان 76.2% من إجمالي ساعات عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر، أي أكثر من الرجال بثلاثة أضعاف. ويرتفع هذا الرقم في آسيا والمحيط الهادي إلى 80%¹⁸.

يشير معدل انتشار الفيروس الحالي إلى أن العديد من الأشخاص الذين يعانون من كوفيد-19 سيحتاجون إلى رعاية في المنزل، مما سيزيد من العبء الإجمالي على النساء، ويعرضهن أيضا لخطر الإصابة بكورونا بشكل أكبر.

كما تؤكد الكاتبة جانيت باسكن لموقع بلومبيرغ، فإن الغالبية العظمى من المضيفين والمعلمين والعاملين في صناعة الخدمات من الإناث، وتضعهن وظائفهن في الخطوط الأمامية لتفشي المرض. وفي المنزل، لا تزال النساء يقمن بمزيد من الرعاية، لذلك عندما يغلق الفيروس المدارس، ويحد من السفر، ويعرض الأقارب المسنين للخطر، فإن النساء لديهن المزيد للقيام به.

إغلاق المدارس :-

تشير تقديرات لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، يوم 10 مارس/آذار الماضي، إلى أن أكثر من 300 مليون طالب على مستوى العالم حاليا خارج الصفوف بسبب إغلاق المدارس نتيجة انتشار الفيروس.

وبالتالي فإن الإغلاق الجماعي لمراكز رعاية الأطفال والمدارس في 15 دولة، بالإضافة إلى الإغلاق الموضوعي في 14 دولة أخرى، لم يترك أمام العديد من الآباء العاملين خيارا سوى أخذ إجازة، أو محاولة العمل من المنزل أثناء رعاية أطفالهم.

وكما تفيد صحيفة نيويورك تايمز، فإن إغلاق المدارس يضر النساء بشدة لأن مسؤولية رعاية الأطفال ما زالت تقع على عاتقهن¹⁹.

وبالنسبة للأمهات العاملات في المجال الصحي، فهناك معاناة أخرى غير مقصودة تنتظرهن نتيجة إغلاق المدارس، وهي عدم مقدرتهن على الحصول على إجازة للعناية بأطفالهن نتيجة الضغط على النظم الصحية، وفقا لليونسكو، حيث تكافح العديد من المهنيات الطبيات للعثور على رعاية لأطفالهن في الوقت الحالي.

من جهتها، تقول أخصائية السياسات في مجال المرأة والتمكين الاقتصادي لمنظمة العمل الدولية لورا أداتي إن "تحدي الطوارئ يضع بالفعل ضغطا إضافيا على عدم المساواة القائمة في المجتمع". "إذا لم

¹⁸ المرجع السابق - على ليلي

¹⁹ المرجع السابق - على ليلي

يكن هناك بالفعل مشاركة متساوية لرعاية الأطفال أو الأعمال المنزلية، فستكون النساء مسؤولات عن التعليم عن بعد، وضمان وجود الغذاء والإمدادات، للتعامل مع هذه الأزمة"²⁰.

الحالة الاقتصادية للمرأة قبل جائحة الكورونا في قطاع غزة :-

كانت اوضاع المرأة في قطاع غزة قبل جائحة الكورونا تتسم بالتراجع والتدهور بالعديد من المستويات ومنه ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين صفوفهن ، والتي وصلت أي نسبة البطالة إلى أكثر من 68% للناث ، مقابل 35% للذكور ، وذلك بالرغم من التقدم الكمي لمشاركة المرأة بالعملية التعليمية²¹ وتوفر القدرات المعرفية للمشاركة بسوق العمل ، حيث تبينت هذه المشاركة انها محدودة و لا تتعدى 21% من نسبة القوى العاملة للمرأة المؤهلة للاندماج في سوق العمل وهي نسبة متدنية ، هذا مع الاشارة إلى أن عمل المرأة يتركز بالزراعة والاعمال الخدمية " التعليم ، الصحة ، السكرتارية والادارة ، رياض الاطفال " ثم في قطاع الفنادق والسياحة والتي تعتبر نسبة مشاركتهن محدودة به إلى جانب بعض المشاريع الاخرى كالخياطة والتي تراجعت كثيراً في قطاع غزة .

ويشار هنا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر ذات العلاقة بالقطاع غير الرسمي أو غير المسجل يعتمد بنسبة كبيرة على النساء عبر اشرافهن وادراتهن لها، كما يشار إلى أن إدارة الشؤون المنزلية والاعمال المتعلقة بها لا تحتسب بأجر الأمر الذي يشكل جوراً واضطهاداً بحق النساء وهو اضطهاد متعدد الأوجه منه النفسي والجسدي ومعه الاضطهاد الاقتصادي . وبالوقت الذي تبلغ نسبة البطالة في قطاع غزة حوالي 54.3% من حجم القوى العاملة وأن نسبة الفقر العام وصل إلى حوالي 64% ، وانعدام الامن الغذائي تجاوزت 50% ، إلا أن النساء يعتبرن أكثر فقراً ، حيث وصلت نسبة الفقر بين صفوفهن حوالي 87.7% و نسبة البطالة حوالي 68.3% (أما الاسر التي ترأسها نساء والتي تبلغ حوالي 10% فإن نسبة الفقر تبلغ في صفوفها حوالي 52%)²².

يذكر ان المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر والاقتصاد غير الرسمي يعتمد بالدرجة الاساسية على المرأة في اطار الاقتصاد العائلي المنزلي ،والتي تبلغ نسبته حوالي 85% من اقتصاد القطاع وهو القطاع غير المسجل والذي لا يدفع ضريبة، وان هذا القطاع يعتمد العمل اليومي وعلى التدفق والسيولة النقدية بالسوق وبالتالي فهو قطاع هش ومنكشف وسرعان ما يتعرض إلى مزيداً من الانكشاف والهشاشة إذا تراجعت التدفقات

²⁰ على ليلي - النساء الخاسر الأكبر من أزمة كورونا - البك الاسباب - بتاريخ 2020/3/28

²¹ الجزيرة - اسلوب حياة - فلسطين - بلغت معدلات الالتحاق للذكور بالمرحلة الثانوية 71 مقابل 91 % للناث - بتاريخ

2020/3/8

²² الاقتصادي - رام الله - في يومهن العالمي 52 % بطالة النساء في فلسطين - بتاريخ 2019/3/7

النقدية بالسوق مثل خصم نسبة من رواتب الموظفين العاملين بالوظيفة العمومية بنسبة معينة أو توقفها أو توقف أو تراجع المساعدات المقدمة من الاونروا ووزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية وبرنامج الغذاء العالمي ، علماً بان حصار القطاع ومنع الصادرات تساهم ايضاً في حالة التدهور الاقتصادي إلى جانب تراجع السيولة النقدية التي كانت أحد اهم مظاهر ضعف وتراجع الحالة الاقتصادية للقطاع بالعام 2019 حسب تقرير البنك الدولي²³

لعبت العديد من العوامل في تراجع الحالة الاقتصادية بالقطاع ابرزها الحصار والعدوان والانقسام وتداعياته وتراجع التمويل الدولي .

لقد اثرت هذه العوامل بتفاوت نسبي بين عامل وآخر حيث ان العامل الابرز في تقهقر الحالة الاقتصادية يكمن بالاحتلال والحصار والعمليات العسكرية العدوانية الواسعة التي شنتها دولة الاحتلال على القطاع الأمر الذي ساهم بتدمير كبير للبنية التحتية والمرافق الانتاجية ، حيث صاحب ذلك تدابير واجراءات ادت لاستمرارية عملية الحصار وتعثر في عملية اعادة الاعمار .

إن آلية الرقابة المقيتة والضارة على عملية اعادة الاعمار " GRM " سبباً رئيسياً في تراجع عمليات النمو الاقتصادي وازدياد التدهور في مستوى المعيشة وتعثر عملية اعادة الاعمار حيث اعطت الأولوية للاشتراطات الأمنية الاسرائيلية بدلاً من حق شعبنا بالتنمية والاعمار وحقه على العالم وفق مبدأ التضامن الانساني والانتصار له عبر الضغط باتجاه فك الحصار والسماح بحرية الحركة للبضائع والأفراد وتحقيق عملية تنموية مستدامة تستند لحق شعبنا في تقرير المصير كجزء من حقه بالتنمية ، وفق الاعلان العالمي للحق بالتنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1986 ، كما أنها ادت إلى تريح شركات الاحتلال بدلاً من مقاطعتها بوصف الاحتلال المسؤول المباشر عن الحاق الاضرار بالبنية الاقتصادية الفلسطينية في قطاع غزة .

²³ البنك الدولي – فلسطين : الأفاق الاقتصادية – اكتوبر /2019 – بتاريخ 2019/10/9

قطاع غزة والكورونا والمرأة :-

تم اعلان حالة الطوارئ من قبل الرئيس محمود عباس وبعلان تنفيذي من قبل رئيس الوزراء د. محمد شتية في 5/3/2020 وبموجبه تم اغلاق المطاعم والمقاهي وصالات الأفرح ودور العبادة والمؤسسات العامة والخاصة واماكن العزاء والأسواق..... إلخ . تأخرت غزة لبضعة اسابيع للاندماج في تنفيذ حالة الطوارئ وبموجب ذلك تم اتباع ذات الإجراءات التي طالب بها د. اشتية بالضفة الغربية . تشكلت لجنة طوارئ وزارية من الوزارات المختصة دون اشراك ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كما كانت تطالب العديد من المؤسسات والهيئات الحقوقية والاهلية²⁴ .

وأعلنت حكومة حماس في غزة ليلة 24/8 فرض حظر التجوال الشامل على كل أنحاء الاقطاع وذلك بعد اكتشاف 4 حالات بالمجتمع وخارج الحجر الصحي ومنعت بالتالي التنقل بين المحافظات والتجمعات العامة وأغلقت الاسواق الشعبية ومنعت الاعراس ودور العبادة وبيوت العزاء ، واغلقت المؤسسات العامة والخاصة والاهلية وأصبح جميع العاملين يعملون بالمنازل وفرض الحجر المنزلي على جميع الاسر الذي ادى إلى تعطل الاعمال واحداث الشلل بالحركة الاقتصادية وتضررت بالتالي قطاعات اجتماعية وعمالية عديدة و خاصة عمال المياومة والمعتمدين على الاعمال الموسمية .

وقد انعكست هذه الوضعية بالسلب على الجواء الاسرية، حيث مكوث التلاميذ والطلبة داخل البيوت بسبب اغلاق المدارس والجامعات ، الامر الذي زاد من الابعاء النفسية والعملية على كاهل المرأة وقد انعكس ذلك بممارسة العديد من اشكال العنف تجاهها وخاصة اللفظي والجسدي والمعنوي والاقتصادي ، وذلك نتيجة لتعطل عمل الزوج ، واضطرار المرأة للبحث عن بدائل وخيارات لتأمين قوت اطفالها .

ويشار هنا قد صنفت بانها اقل خطراً من الأخرى ، كما تم اعادة فرض حظر التجوال من الساعة 8 مساءً حتى الساعة 7 صباحاً يومياً في كل محافظات القطاع .

واحدة من الابعاء الرئيسية التي القيت على كاهل المرأة بعد قرار منع التجوال واغلاق المدارس هي الاشراف على عملية التعليم لدى التلاميذ والطلبة داخل الاسرة في ظل

²⁴ سما نيوز - الرئيس عباس يصدر مرسوماً باعلان حالة الطوارئ في فلسطين لمدة شهر - بتاريخ 2020/3/5

صعوبة هذه المسألة وعدم الاعتماد على آلية التعليم عن بعد الامر الذي ساهم في زيادة الأعباء الذهنية والجسدية والنفسية في ظل تعطل عمل الزوج حيث أدى ذلك إلى تراجع الحالة الغذائية لها حيث تفضل توفير الطعام إلى الأبناء بالاسرة عوضاً عنها ، بما ساهم في حالة تراجع الامن الغذائي لدى العديد من النساء ، خاصة الحامل والمرضعة ومنها ضعف المناعة ونقص الدم وغيرها من الامراض .

إن طلب تشكيل هيئة وطنية يشارك بها ممثلين من الحكومة والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص لكل من الضفة والقطاع لم يلق استجابة من الحكومتين في الضفة وغزة الامر الذي عمق التشاؤم باستمرار حالة الانقسام حيث لم ينته بسبب تحديات الاحتلال وخطواته العملية الرامية لتصفية القضية الوطنية لشعبنا عبر ما يعرف باسم صفقة القرن أو " ترامب ونتنياهو " ، أو بسبب جائحة الكورونا حيث ان الخطر العام سواء السياسي أو الصحي لم يساهم في تحقيق الوحدة وانهاء حالة الانقسام التي كان لها تداعيات حادة على تدهور مستوى المعيشة وخاصة على النساء .

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتقليص ساعات الدوام وقامت بترتيبات مع مراكز الشرطة والبلديات بالضفة الغربية باتجاه حماية المرأة المعنفة وباتجاه المساهمة بتخفيف الاعباء عليها وتمكينها نفسياً وقانونياً وفي قطاع غزة استمرت المساعدات المالية للأسر المنكشفة وجزء منها كان لصالح الاسر التي ترأسها نساء من خلال برنامج افقر الفقراء وذلك بالرغم من الخلافات والاحتقانات بين وزارتي غزة والضفة بسبب حالة الانقسام²⁵، علماً بأن لقاء الامناء العامون للفصائل برئاسة الرئيس محمود عباس بني كل من رام الله وبيروت وبمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية قد اوصى بريق من الامل باتجاه تحقيق المصالحة وانهاء الانقسام وبهدف ترتيب البيت الداخلي ومواجهة صفقة ترامب وخطة الضم ومسار التطبيع .

ويشار هنا أن وزارة المرأة قامت بالتنسيق مع وزارة العمل بهدف المساهمة في توفير موارد مالية لدعم المرأة المنتجة في اطار المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ومع وزارة التنمية الاجتماعية باتجاه توفير المساعدات المالية والغذائية وتوسيعها بسبب ازدياد عدد الاسر المعوزة ، نتيجة تعطل العملية الاقتصادية والشلل الذي اصاب جميع القطاعات خاصة عمال المياومة²⁶ .

²⁵ مقابلة مع أ. امال صيام – مديرة مركز شؤون المرأة – غزة - بتاريخ 2020/6/21

²⁶ جريدة الحياة الجديدة – حمد للحياة الجديدة نظماً عملية تدخل موائمة لمساندة النساء خلال أزمة " كورونا " 887 شكوى وطلب مساندة تلقىها وزارة شؤون المرأة من معنفات خلال الازمة - بتاريخ 2020/5/4

في قطاع غزة استمرت المنظمات الأهلية النسوية في تقديم النصائح والارشادات وفي تلقي الشكاوي وتقديم الارشادات لصالح المرأة المعنفة ، حيث لوحظ تزايد في حالات العنف الاسرى الموجه تجاه النساء في فترة حظر التجوال في قطاع غزة ، الأمر الذي ضاعف من اشكال العنف الاقتصادي عبر زيادة الاعباء الاسرية والمنزلية على المرأة إلى جانب الاستحواذ على مواردها ومدخراتها أو دفعها للقيام بتنفيذ آليات تقود إلى الحصول على الحصار والمالية عبر وسائل متعددة أو منها التسول أو البحث عن الكبونة... إلخ وقد ظهر ذلك عبر الدراسة التي نفذتها منظمة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع 30 منظمة نسوية في غزة والضفة²⁷.

قامت سلطة النقد بتأجيل دفع اقساط الزبائن الحاصلين على قروض من البنوك أو مؤسسات الاقراض وقسم كبير منهن من النساء لمدة اربعة اشهر تبدأ من يوم اعلان حالة الطوارئ وذلك جراء تعطل الاعمال الناتجة عن تجميد النشاط الاقتصادي بسبب جائحة الكورونا²⁸.

وأشار تقرير منظمة المرأة للأمم المتحدة ان 95 % من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر تأثرت والتي ترأسها نساء في فلسطين تضررت جراء نتائج وتداعيات جائحة الكورونا ، حيث توقفت 76 % من المشاريع النسائية مثل صناعة المعجنات ، أو اعمال التطريز والخياطة وبيع الملابس وغيرها من الاعمال بسبب جائحة الكورونا، علماً بأن 85% من الاقتصاد في غزة يعتبر عائلي وغير رسمي وتلعب المرأة دوراً ريادياً به²⁹.

أصبحت المرأة تشرف على كافة تفاصيل الاسرة نتيجة الحجر المنزلي وبالتالي فهي معنية بتمكين اولادها من الوصول إلى مصادر التعليم عبر شبكة الانترنت ومعنية بتوفير الأمن الغذائي لهم ومعنية بالتوجيه والارشاد الصحي لهم .

إن اهتمام الاسرة بالأمن الغذائي اساساً نتيجة تعطل الاعمال وشل حركة الاقتصاد قد ادى إلى انشغال المرأة عن الارشادات الخاصة بالوقاية من جائحة الكورونا الامر الذي قد يؤدي إلى تزايد مخاطر الاصابة بالفيروس وخاصة لدى النساء اللواتي اصبح همهن الاساس يكمن بتوفير الامن الغذائي للأسرة عبر البحث عن مصادر للحصول عليها .

²⁷ الزيان هبة - أزمة كورونا زادت من العنف الأسري ضد النساء والفتيات في فلسطين - اخبار الامم المتحدة - بتاريخ 2020/7/3

²⁸ دنيا الوطن - رام الله - سلطة النقد : تأجيل الاقساط الشهرية الدورية لكافة المقترضين لأربعة اشهر قابلة للتمديد - بتاريخ 2020/3/15 .

²⁹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة - القدس - تحذر هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مخاطر جائحة كوفيد-19 على زيادة هشاشة النساء وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين في فلسطين - بتاريخ 6/مايو / 2020 .

وبسبب تراجع القوة الشرائية للأسرة ، أصبحت الأولوية تكمن بالغذاء وبالضرورة فقد كان ذلك على حساب الأمن الغذائي للمرأة التي كانت تفضل ابنائها عنها الأمر الذي وفر من احتمالية إصابة النساء بالأمراض ومنها فقر الدم وخاصة للأمهات الحوامل والمرضعات وكذلك مخاطر سوء التغذية للأطفال أيضاً³⁰.

وبسبب تعطل عمل الرجل كانت النساء الأكثر تضحية بأنفسهن من خلال الذهاب إلى الأسواق لشراء الاحتياجات الرئيسية للأسرة ، علماً بأن الاحتكاك بالآخرين بالأسواق " الاختلاط " يجعل النساء أكثر عرضة للإصابة بفيروس الكورونا .

أدت حالة الشح والسيولة النقدية إلى قيام النساء بالعديد من التدابير والاجراءات لحماية الأسرة من الانكشاف ومن ضمن تلك التدابير " استخدام بعض المدخرات ، بيع الأصول مثل الذهب ، بيع الكبونة اللواتي يحصلن عليها من جهات الاغاثة العديدة مثل الاونروا وبرنامج الغذاء العالمي ولجان الزكاة والشؤون الاجتماعية وذلك مقابل الحصول على نقد ، تزايد عدد العاملات بالمنزل والباحثات عن الكبونة أو المتسولات ، كل ذلك بسبب افرازات جائحة الكورونا على الاوضاع الاقتصادية للمرأة .

تشير دراسة حالة اجريت لأربعة من النساء اللواتي حصلن على قروض من جمعية اصاله للإقراض الصغير ومتناهية الصغر إلى أن الجائحة ادت إلى تعطل المشاريع الخاصة بهن بسبب ضعف آليات السوق وتراجع السيولة النقدية ، حيث يوجد عرض ولا يوجد طلب الأمر الذي ادى إلى خسائر لهذه المشاريع .

30 مقابلة مع أ. امال صيام – مديرة مركز شؤون المرأة – غزة - بتاريخ 2020/6/21

دراسة لبعض الحالات اللواتي حصلن على قروض : -

المقترضة : " س " حصلت على قرض لمشروع تصنيع المعجنات ومأكولات بقيمة \$1500.
قبل جائحة كورونا المشروع كان يعمل بشكل جيد ويستطيع تغطية التزاماته ولكن بعد الجائحة المشروع توقف عن العمل ولا يوجد طلب مما أدى إلى تراكم الخسائر وعدم القدرة على دفع الاقساط المتراكمة عليها .

المقترضة : " ع " حصلت على قرض لمشروع كوافير بقيمة \$ 5000 .
تم اغلاق المحل عند الاعلان عن حالة الطوارئ وتوقف الأفراح والمناسبات في ذلك الوقت المشروع تضرر وتوقف عن العمل وتم تسريح العاملات في المحل وعدم القدرة على دفع ايجار الصالون وتراكم الديون ، والتعثر في دفع الاقساط للمؤسسة .

المقترضة : " م " حصلت على قرض لمشروع مركز تعليمي بقيمة \$ 5000 .
بعد الاعلان عن حالة الطوارئ واغلاق المدارس توقف المركز عن العمل بسبب الجائحة وعدم قدرة الأهالي دفع الرسوم الخاصة بالدروس ، حيث اغلق المشروع وتم تسريح العاملات فيه وتراكمت الديون لديهم وعدم القدرة على تسديد الاقساط الخاصة بالقرض .

المقترضة : " ل " حصلت على قرض لمشروع ملابس وادوات تجميل بقيمة \$ 3000 تعمل في سوق البسطات في الشجاعية .

نتيجة جائحة كورونا واصدار قرار رئاسي بإغلاق الأسواق العامة بالكامل أدى إلى عدم القدرة على تسويق البضاعة لدى المقترضة مما أدى إلى اغلاق المشروع وعدم القدرة على تسديد الأقساط الخاصة بالقرض .³¹

من جهة اخرى فقد اُفدن ان تأجيل الاقساط لأربعة أشهر من قبل سلطة النقد تدبير جيد ولكن لا يوجد توقع بتحسن الامور خاصة بعد الازمة المالية التي تمر بها السلطة والتعثر في تدبير الرواتب للموظفين العموميين ، وطالب البعض منهن اجراءات جديدة مثل اعادة الجدولة والاعفاء من فوائد التأخير على الاقساط ، أو توفير آلية تضمن اعادة تمويل دون احتساب اقساط فوائد للقرض القديم...إلخ .

31 الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال - اصالة - غزة - بتاريخ 2020/7/7

الأوضاع الاقتصادية للمرأة بعد جائحة الكورونا :-

جاءت جائحة الكورونا في ظل ازمت مركبة ومعقدة يعيشها قطاع غزة والناجحة عن الحصار والعدوان من جهة وتداعيات الانقسام من جهة ثانية ونقص التمويل الدولي من جهة ثالثة . أدت العوامل الثلاث إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بصورة غير مسبوقه إلى جانب ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي . اثر ذلك على كافة الفئات والقطاعات الاجتماعية وبالمقدمة منها النساء والشباب حيث وصلت نسبة البطالة بين الشباب إلى 69 % وهي الاعلا بالعالم أما النساء المشاركات في سوق العمل فلم يتجاوز الرقم اكثر من 21% بمعنى ان نسبة 79% من النساء لا يعملن أو أن عملهن يندرج في اطار الاعمال غير الرسمية وغير المسجلة ذات الطبيعة العائلية³² . فاقمت حالة التدهور الاقتصادي من حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي الأمر الذي ادى إلى تزايدها .

تم تأسيس مركزي البيت الأمن التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية وحياة التابع لأحد المؤسسات الأهلية ، وهو مركز ابحاث ودراسات المرأة في غزة وذلك بهدف استيعاب المعنفات وحمايتهن من ممارسات معينة وذلك عبر اتباع أساليب من التدخل النفسي والاجتماعي الرامية لإعادة تأهيلهن وتحقيق سلوك سوي لهن خارج دائرة الصدمة التي تعرض لها جراء حالة العنف الممارسة بحقهن .

جاءت جائحة الكورونا بصورة عرضية ومفاجئة ادت إلى احداث شلل كبير بالحياة الاقتصادية وذلك عبر اعلان حالة الطوارئ واجبار المواطنين بالجلوس بالمنزل وممارسة اعمالهن عن بعد ، حيث ينتشر الفيروس بسبب الاختلاط وهذا ادى إلى الاستغناء عن العمل ، وقد ادى ذلك لزيادة معدلات العنف الاقتصادي ضد المرأة وخاصة صاحبات العقود الجزئية واعمال المياومة والعاملات في رياض الاطفال والتي تدار بنسبة 100% من النساء الامر الذي ادى إلى تضاعف العمل للمرأة سواء " العمل الزراعي ، العمل المنزلي المضاعف ، زيادة معدلات العنف ضد المرأة... إلخ " .

تشير احدى التقارير إلى ازدياد حالات العنف الموجه للنساء نتجية للحجر المنزلي وقد ظهر ذلك بازدياد عدد الشكاوى التي توجه للمنظمات النسوية والعاملة في مجال المرأة والتي تقوم بتوجيه وارشاد النساء ، الامر الذي ادى على تدهور الحالة النفسية والمعنوية للمرأة بعد تزايد عمليات

³² ابو عيشة نور - في يومهم العالمي.. الفقر والبطالة شبخ يلاحق عمال غزة (تقرير) بحسب جهاز الإحصاء الحكومي: نسبة البطالة بقطاع غزة بشكل عام 52% وتصل في مدينة خانينونس 58%، تليها دير البلح (وسط) 57%، بينما كانت في مدينة غزة 48% وبلغت نسبة بطالة الشباب 69 % ونسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية 78 %- غزة - الاناضول - بتاريخ 2019/5/1 .

الاعتداء الجسدي أو اللفظي بحقها ، رغم ان مطالب المرأة تجاه الرجل تكون مشروعة وزادت من قبيل توفير الغذاء والدواء إلى أفراد الاسرة .

من المتوقع أن تؤثر الأزمة بشدة في سبل عيش النساء ، لا سيما العاملات في القطاع غير الرسمي دون حماية، حيث لا تتوفر آليات حماية وتأمين للمرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي وحتى في بعض القطاعات شبه الرسمية مثل رياض الاطفال في حالة المرض أو الإصابة أو البطالة الأمر الذي تساهم هذه الحالة في تعميق حالة الانكشاف والهشاشة لدى النساء العاملات .

ووفقاً للدراسة ، أفادت 76 في المائة من النساء بأن أسرهن فقدن دخلهن، مقارنة بـ 65 في المائة بين الرجال. وحسب مسح سريع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن أثر الأزمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء، قالت 95 في المائة من النساء صاحبات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إن عملهن قد تأثر بجائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، تعمل حوالي 25 في المائة من النساء في القطاع الخاص دون عقد عمل أو ضمان للأجر³³.

ازدادت اوضاع المرأة الفلسطينية مأساوية بعد الاعلان عن حالة الطوارئ في الاراضي الفلسطينية بتاريخ 2020/3/5 الأمر الذي ادى إلى الزام الجميع بالجلوس بالمنزل " الحجر المنزلي " وعدم الذهاب إلى اماكن العمل إضافة إلى اغلاق المؤسسات العامة والخاصة وصلات الافراح والمساجد والاسواق والوزارات الحكومية والمحاكم ، الأمر الذي ادى إلى تعطل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تعمقت حالة العنف الممارس بحق النساء بعد قرار فرض حظر التجوال في قطاع غزة والزام الجميع بالجلوس بالمنزل .

تشير بعض التقارير إلى ازدياد حالات العنف الموجه للنساء داخل الحجر المنزلي وقد ظهر ذلك بازدياد عدد الشكاوي التي توجه للمنظمات النسوية والتي تقوم بدورها بتوجيه وارشاد النساء الأمر الذي ادى إلى تدهور الحالة النفسية والمعنوية للمرأة بعد تزايد عمليات الاعتداء الجسدي واللفظي عليها وذلك بالرغم من المطالب العادلة والمشروعة للنساء من الرجال والتي هي ذات طبيعة مشروعة مثل توفير الغذاء والدواء لأفراد الاسرة حيث كانت تواجه المرأة بالعنف لقاء هذا الطلب وقد أدى للبعض منهن للتفكير بمغادرة المنزل ، إلا أن ضيق الحالة المعيشية وعدم توفر البدائل دفعهن للبقاء والصبر³⁴ .

³³ هيئة الأمم المتحدة للمرأة – القدس - تحذر هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مخاطر جائحة كوفيد-19 على زيادة هشاشة النساء وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين في فلسطين – بتاريخ 6/مايو / 2020.
³⁴ شبكة نوى - سيباط "الحجر" تُلْهَب أجساد نساء بغزة- بتاريخ 2020/6/9

في قطاع غزة فقد قامت بعض المؤسسات النسوية بتوفير بعض المواد اللوجستية للمحجورين بالمدارس والفنادق بالقطاع وكذلك بالمستشفيات حيث تم تخصيص بعض المستشفيات مثل التركي والأوروبي للمحجورين في ظروف صعبة حيث وصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة إلى جانب عدم توفر الموارد والتسهيلات المناسبة من مأكّل وأدوية للمحجورين إضافة إلى حالة الاكتظاظ بما لا يساهم في تعزيز اجراء الرقابة و السلامة من فيروس كورونا بالصورة المطلوبة ، حيث قامت المؤسسات النسوية بارسال المرشدات الاجتماعيات لتقديم المشورة خاصة للنساء في فترة الحجر ولمعالجة اية حالات قد تتعرض إلى العنف جراء الحجر الصحي .

قامت ايضاً بعض الجمعيات الأهلية والنسوية بتصميم برامج ارشادية للأسرة اثناء الحجر المنزلي بهدف تخفيف الضائقة والاحتقان بالأسرة مثل توزيع نشرات ومقاطع فيديو بهدف ارشاد الاسرة بالوقاية من مخاطر فايروس الكورونا وكذلك الحجر المنزلي بما يشمل التوعية بمخاطر العنف الموجه للمرأة وآثار ذلك السلبية على ممكنات الاسرة وتماسكها الداخلي³⁵ .

دفعت النساء الثمن الاكبر جراء جائحة الكورونا فقد تم تسريحهن أولاً خاصة عاملات المياومة واللاتي يعملن بعقود جزئية من قبل اصحاب الاعمال ، كما تم تسريح العاملات في رياض الاطفال والذي يعتبر قطاع يعملن به النساء بنسبة عالية جداً ،تقترب من 100%، والعاملات في المحلات التجارية وبالمصانع والورش وبسبب الأزمة المالية التي نتجت عن جائحة الكورونا اضطر اصحاب الأعمال سواء الخاصة أو الأهلية لإجراءات من اعادة الهيكلة طالت بصورة رئيسية النساء وكانت على حسابهن .

وبسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدهور مستوى المعيشة ونقص السيولة النقدية بالأسرة بعد جلوس المعيل الرئيسي بالمنزل وعدم تمكنه من مزاوله اعماله ، فقد ازدادت الاعباء على المرأة التي لجأت للأنشطة الزراعية بما يشمل تربية الدواجن والارانب وغيرها .

لجأت المرأة ايضاً إلى الذهاب للجمعيات الخيرية للحصول على الكوبونة وبرزت ظاهرة التسول وخدمة المنازل وانتشرت بصورة واسعة ولجأت المرأة تحت ضغط الحاجة والحاح الزوج بالعديد من المرات لمحاولات الحصول على اموال مثل قروض من البنوك ومؤسسات الاقراض رغم ان عملية منح القروض تجمدت من قبل معظم مؤسسات الاقراض والبنوك بسبب الحالة الاقتصادية المتردية وبسبب حالة الطوارئ الناتجة عن جائحة الكورونا ، وكذلك امكانية الاستدانة أو الاتكاء على اخوتها وعائلتها ووالدها إذا كانوا ميسورين نسبياً وذلك بضغط من الزوج أو حصول الزوج على بعض المدخرات أو المجوهرات الخاصة بالمرأة سواءً بالاقتناع أو الاكراه تحت ضغط الجائحة الاقتصادية ونقص السيولة النقدية ، والقيام ببيعها بهدف الانفاق على الاسرة .

35 مقابلة مع ريم افرينية – مديرة مؤسسة عائشة – غزة - بتاريخ 2020/6/19

نقول السيدة " أ.ج " في لقاء تم تنظيمه عبر مجموعة مركزة ان زوجها كان يعمل بائع في سوق الخضروات في جباليا وعندما تم فرض اعلان الطوارئ جلس بالمنزل وبالوقت الذي تضاعفت المشاكل الناتجة عن جلوس جميع افراد الاسرة بالمنزل بما يشمل الاتكاء على المرأة التي تضاعفت اعبائها بالعمل المنزلي فإنها اضطرت للقيام بمحاولات البحث عن الكبونة خاصة في شهر رمضان وذلك طواعية منها ومن اجل المساهمة في توفير ما يلزم من احتياجات الاسرة بالحد الادنى .

وتقول السيدة " ي.ث " من نفس المجموعة ان الاوضاع الاقتصادية كانت سيئة قبل الكورونا وازدادت سوءاً بعدها ولعل حالات تأخر الزواج عند الشباب تعتبر أحد المؤشرات الهامة بهذا المجال وبالمقابل حالات الزواج المبكر لدى الاناث من اجل تخفيف اعباء نفقات الاسرة على المرأة ، تعتبر مؤشراً آخرأ ايضاً ، علماً بأن التمييز السلبي تجاه النساء يتضح من خلال تفضيل تعليم الولد عن البنت رغم أن البنت ربما تكون متفوقة اكثر .

ومن مظاهر العنف الاقتصادي ايضاً تجاه النساء الحصول على راتب الزوجة إذا كانت تعمل أو الفتهاء إذا كانت غير متزوجة ، الأمر الذي يعمق حالة الاستلاب والاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي وكذلك حرمانها من حقها الناتج عن جهدها المبذول بالعمل ، عند التقاعد والحصول على ادخارها .

تلجأ بعض الاسر ايضاً للسيطرة على مقتنيات وموجودات ومدخرات وممتلكات المرأة غير المتزوجة والتي تتقدم بالسن وتصبح في مرحلة تجاوزتها امكانيات الزواج ضمن الاعراف والتقاليد والثقافة السائدة والتي تصفها " بالعنوسة " وغيرها من المفاهيم التقليدية والنمطية .

بالرغم من الاثار السلبية المترتبة على الحجر المنزلي إلا ان السيدة " ح.د " من ذات المجموعة البؤرية تقول ان هناك ايجابيات للجلوس بالمنزل ومنها خلق التماسك في بنية الاسرة وعدم ذهاب الأطفال للعب بالشوارع واكتساب بعض العادات السلبية والسيئة .

تجمع المشاركات في المجموعة البؤرية بأن كافة اشكال العنف وخاصة اللفظي والمعنوي تزايدت اثناء الحجر المنزلي وبما في ذلك العنف الاقتصادي والاتكاء على المرأة لتدبر جزءاً من الشؤون الاقتصادية ، عبر دفعها للحصول على الكوبونة أو القرض أو الحصول على راتبها أو جزء من ادخاراتها ومواردها واضطرارها للعمل بأعمال وضيعة كالتسول غير الشرعي أو خدمة المنازل او تسريح اطفالهن للقيام بأعمال التسول أو بأية اعمال في سياق تنامي ظاهرة عمالة الاطفال وتجمع المجموعة ان النساء هن الاكثر تعرضاً للخسائر الاقتصادية من خلال تسريحهن والاستغناء عنهن بمجرد الاعلان عن حالة الطوارئ .

اكادت المشاركات بالمجموعة البؤرية بأن المدخل الأنسب لمواجهة اشكال العنف ضد المرأة وخاصة العنف الاقتصادي يكمن بالتمكين الاقتصادي عبر تدريب النساء على مهارات تساهم

بتنفيذ مشاريع للاعتماد على الذات بما يقلل من درجة التبعية للرجل وبما يساهم في تعزيز استقلالية المرأة إلى جانب زيادة التثقيف والتوعية للذكور والرجال بأهمية المساواة وتجاوز مفهوم العنف وذلك عبر زيارة البيوت مباشرة أو تجميعهم في منظمات اهلية قاعدية أو أندية رياضية وبالمساجد أيضاً بهدف توعيتهم بمخاطر العنف ومنه الاقتصادي على المرأة وعلى الأسرة وعلى الأجيال الصاعدة أيضاً الأمر الذي يتطلب تعزيز قيم المساواة وعدم التمييز المبنية على فلسفة المواطنة المتساوية والمتكافئة وتجاوز العقلية الذكورية والثقافة التقليدية المبنية على فكرة تفوق الرجل على المرأة³⁶ ، إلى جانب ادماج الذكور من الأزواج والشباب بالحملات التي تنظمها الأطر النسوية والخاصة بمناهضة العنف المبنى على النوع الاجتماعي مثل حملة 16 يوم والتوعية بالقرارات والتشريعات الدولية مثل قرار مجلس الامن 1325 بخصوص الامن والسلام والمشاركة السياسية للمرأة وكذلك اتفاقية السيداو الخاصة بإزالة كافة اشكال التمييز ضد المرأة .

الحرمان من الميراث :-

يعتبر الحرمان من الميراث من أبرز اشكال العنف الاقتصادي تجاه النساء ويعود السبب وراء ذلك للثقافة الذكورية والابوية في مجتمع بطريركي قبلي محافظ يعتبر ان الميراث والملكية يجب ان تكون من نصيب الذكور ، حتى لا تذهب الملكية إلى اسم عائلة اخرى هي عائلة زوج الاخت .

خط النسب في مجتمعنا يعود إلى الاب وليس للأم وهناك اعتقاد شائع بأن المرأة عندما تتزوج تتفك علاقتها مع الاسرة الأصلية وتصبح تابعة لأسرة الزوج ، حيث ان ابنائها وبناتها يحصلون على لقب عائلة الزوج ، وبالتالي فكيف والحالة هذه ان يتم تسليم الملكية إلى عائلة الزوج ؟ وفق هذا المفهوم التقليدي الشائع³⁷ .

تقول السيدة " ب.غ " من المجموعة البؤرية التي تم تنظيمها في رفح في " مركز البرامج النسائية - رفح " بتاريخ 6/11 ، أننا اسرة مكونة من ذكور واناث ، وقد ترك لنا الأب وكذلك الام بعض الممتلكات من اراضي وعقارات إلخ .

ماطل الذكور " الاخوة " كثيراً بفتح موضوع الميراث ، وكلما اقتربنا من الحديث بهذا الموضوع كنا نواجه من قبل الاخوة باظهار ردة فعل سلبية تجاه هذه القضية وكأنها من المحرمات. واحدة من الاخوات توفى زوجها إلا ان الاخوة لم يلتفتوا لها ولأبنائها تحت تفسير انهم غير مسؤولين عنهم وان عائلة الزوج من اعمامهم هم المسؤولون .

³⁶ مجموعة بؤرية مركزة - جمعية الحياة والامل - جباليا - بتاريخ 6/13/ 2020 " مرفق كشف اسماء الحضور " ³⁷ على نبيلة - العنف الاقتصادي ضد المرأة - الحوار المتمدن - العدد 1131 - بتاريخ 2005/3/8

استمر اغلاق موضوع الميراث لعدة سنوات إلا ان الحاجة الاقتصادية للبعض دفعتهم للتجزؤ ولطرق الموضوع بقوة وقاموا بخطوات عملية منها الحصول على حصر الارث والشكوى امام المحاكم وامام رجال الاصلاح الأمر الذي دفع الاخوة للاستجابة تحت دافع الضغط .

ورغم الاستجابة الشكلية إلا ان المماثلة استمرت إلى جانب استخدام طرق الابتزاز والحيلة عبر عرض مبالغ زهيدة على الاخوات تحت مبرر أن الاولوية يجب ان تكون لهم وانهم يجب ان يكونوا مفضلين عن الاغراب من الذين يريدوا شراء الميراث والاراضي او الذهاب إلى تجار الاراضي والتواطئ معهم لكي يثمنوا الأرض بمبالغ اقل من قيمتها لتضطر الاخت للخضوع لعملية الابتزاز والضغط لصالح الاخوة، وكذلك استغلال حاجة الاخوات لإقناعهن بالحصول على اسعار زهيدة عبر بيع الملك للأخوة³⁸ .

تقول السيدة " أ.ع " المشاركة بالمجموعة البؤرية المذكورة ان الميراث يعتبر من حق الذكور بالأسرة وليس من حق الاناث كما ان المرأة المطلقة رغم انها تكون مشاركة مع الرجل في شراء بعض الموجودات والادخارات والأموال إلا انها لا تحصل على حقها بما شاركت به زوجها قبل الطلاق ، وبالكاد تحصل على النفقة الشرعية ، كما يتم حرمان الاخوات غير المتزوجات من الميراث إلى جانب محاولة الاستحواذ على ما ادخرته اثناء عملهن إذا كن يعملن.

وتقول السيدة " م . ع " من ذات المجموعة أن المرأة غير المتزوجة عادة ما يحصل الأب أو الاخوة على مدخراتها أو ممتلكاتها إذا كانت قد قامت بامتلاكهم اثناء عملها ، تحت ميرر أنها كانت تعيش بالأسرة والاب والاخوة كانوا مسؤولين على الاسرة ونفقاتها بصورة عامة ومنها المرأة غير المتزوجة " الاخت أو الابنة " .

كما يتم اجبار المرأة العاملة بكتابة مستحقاتها المالية بعد التقاعد لصالح الزوج إذا كانت متزوجة أو لصالح الأب أو الاخ الاكبر إذا كانت غير متزوجة.

ويقوم الزوج احياناً باقناع اخته غير المتزوجة والتي تعيش معه بين افراد اسرته " زوجته وأولاده" ببيع ميراثها والحصول على مقتنياتها لصالحه أو بيعها لصالح ابنائه الذكور إذا كانوا بالغين الامر الذي يساهم في حرمان الاناث من ميراث عمتهم³⁹ .

وتعتبر المشاركات بالمجموعة ان هناك محاولات ضغط على الأخوات للتنازل لصالح الاخوة تحت حجج ومبررات مختلفة ضمن تصور ان الميراث والملكية من حق الذكور وليس الاناث .

عانت النساء في فترة جائحة الكورونا بسبب غياب وتعطل عمل المحاكم واصبحت المرأة المعنفه تلجأ إلى الأهل أو الجيران ثم بعد ذلك إلى المؤسسة الاهلية .

³⁸ نيسا FM - تضامن العنف الاقتصادي احد اهم اسباب صمت النساء والفتيات عند تعرضهن للعنف الاسري - بتاريخ

2020/10/27

³⁹ مجموعة بؤرية مركزة - مركز البرامج النسائية - رفح - بتاريخ 2020/ 6/11 " مرفق كشف اسماء الحضور "

تعطل المحاكم أدى إلى تعميق حالات العنف ضد النساء من خلال عدم اصدار الاحكام المنصفة لحقوق النساء وفق القوانين والتشريعات الفلسطينية ، فأصبحت المرأة محرومة من حقها القانوني من حضانة ابنائها أو من اجبار الزوج على دفع النفقة والمؤخر إذا كانت مطلقة أو الحصول على حصتها الأثرية الشرعية إذا كانت لها حقوق بالملكية تورثها عن والديها .

لقد ادى اغلاق كل من مركز البيت الآمن وهو التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية ومركز حياة وهو التابع لمركز دراسات المرأة " منظمة أهلية " إلى تعقيد المشهد بحيث لم تجد المرأة المعنفة مكاناً للجوء إليه جراء العنف الممارس عليها الأمر الذي ضاعف من وتيرة العنف بحق النساء ، بسبب غياب مكان للاحتواء وتوفير الحماية.

ويشار هنا ان النساء معرضات أكثر من الرجال لخطر الإصابة بفايروس الكورونا لأن الممرضات العاملات بالمستشفيات والعيادات هن اللواتي يواجهن هذا الخطر من خلال الاحتكاك المباشر بالمرضى .

قامت مصلحة السجون بالأفراج عن السجينات ذات القضايا غير الخطرة ولكن عند وجود سجينات جديدات تم حجرهن عن السجينات المتواجدات اصلاً .

إن النساء المتواجدات بالمحاجر العامة " المدارس والفنادق " تم بعد ذلك بالمستشفيات وبعض الاماكن التي خصصت لأغراض الحجر إلى جانب السجينات حرمن مع عملية الارشاد النفسي والاجتماعي ، حيث لم تعط الفرص الكافية للمؤسسات النسوية والنفسية المتخصصة للتدخل الكافي لمعالجة تداعيات العنف الممارس بحق النساء .

يشار هنا ان النساء كانت اكثر تواجداً من الرجال بالأسواق الامر الذي يشر بأنهن اكثر تعرضاً للخطر من الرجال الذين كانوا يحرسون على الجلوس بالمنزل .

لم يكن الهدف من التواجد بالأسواق التنزه بقدر ما هو توفير وشراء بعض الاحتياجات للأسرة خاصة ابان شهر رمضان وتحضيراً للعيد.

ورغم أن عاملات المياومة وبعض القطاعات الاجتماعية (رياض الاطفال ، الخياطة العاملات بالمتاجر ومؤسسات القطاع الخاص والمطاعم والفنادق .. إلخ) هن من تم تسريحهن اولاً في بداية الاعلان عن مرحلة الطوارئ إلا انه لم يطرأ تحولاً نوعياً تجاه العنف الاقتصادي الممارس تجاه النساء حسب تقديرات الاستاذة ريم فرينية " مديرة مؤسسة عائشة " .⁴⁰

تعتقد الاستاذة ريم ان حالات العنف ومنها الاقتصادي تجاه النساء ابان جائحة الكورونا هو امتداد لحالة العنف الدائمة والمستمرة تجاهها ، بحيث انها أي الجائحة لم تكن السبب المباشر بها ، فحالات الفقر والبطالة وتآنيث الفقر والتسول والقبول بالاعمال الوضيعة والحرمان من

⁴⁰ مقابلة مع الاستاذة ريم فرينية - مديرة مؤسسة عائشة - غزة - بتاريخ 2020/6/19

الميراث والتمييز على اساس الجنس تجاه نفس الوظيفة هي مؤشرات وظواهر كانت قبل الكورونا واستمرت إثنائها وستواصل بعهدا بسبب حالة غياب فكرة المواطنة والمساواة وعدم التمييز الناتج عن الموروث الثقافي والعادات والتقاليد وسيادة المجتمع الذكوري.

في تحليل لمسح سريع أجرته منظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة ، عن حالة التمييز واللامساواة بحق النساء في فلسطين وذلك عبر بيان تم اعلان بتاريخ 6/ مايو /2020.⁴¹

إن حالة انعدام الأمن الاقتصادي برزت اكثر لدى النساء حيث ان 25% منهن يعملن بالقطاع الخاص بدون عقد عمل أو حماية مدفوعة الاجر ، إلى جانب ان اغلاق المدارس زاد من الاعباء المنزلية لدى المرأة بدون احتساب اجر لها .

تشير دراسة اجرتها منظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة وذلك بالشراكة مع 30 مؤسسة نسوية أهلية فلسطينية والقطاع أن هناك تزايد ملموس بحالات العنف تجاه النساء ومنه العنف الاقتصادي⁴².

ادى جلوس الأسرة " الحجر المنزلي " بالمنزل إلى زيادة حالات العنف المنزلي الموجه للنساء أيضاً ، حيث ذكر البيان بالاستناد إلى المسح بأن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قال "إنّ العنف لا يقتصر على ساحة المعركة، فبالنسبة للعديد من النساء والفتيات، إن أكثر مكان يخيم فيه خطر العنف هو المكان الذي يُفترض به أن يكون واحة الأمان لهنّ؛ منزلهن". ودعا إلى اتخاذ تدابير للتصدي للزيادة المرعبة في العنف الأسري في ظل انتشار فيروس كورونا.

وقالت المديرية العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي رندة سنيرة لـ FM24: "من المتوقع زيادة في حالات العنف، ولكن إلى الآن ضمن إطار المعدل المعتاد مقارنة بالسنة الماضية، فلا نستطيع الحكم على الشهر الأول من الأزمة".

وتضيف: "من تجاربنا السابقة في الانتفاضات، كنا نشهد زيادة ملحوظة في حالات العنف التي يتعامل معها المركز".

منذ انتشار الوباء العالمي، كورونا، بدأت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بتجهيز خطة الطوارئ لمساندة النساء والفتيات ولم تنقطع عن تقديم الدعم والخدمات لهن، وقدمت الجمعية في أقل من أسبوعين 510 استشارة عبر الهاتف في قطاع غزة والضفة الغربية، منها 206 حالات متعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، فيما تابعت الجمعية تقديم 125 جلسة فردية برز منها 71 حالة مرتبطة بالعنف⁴³.

⁴¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة – القدس - تحذر هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مخاطر جائحة كوفيد-19 على زيادة هشاشة النساء وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين في فلسطين – بتاريخ 6/مايو / 2020.

⁴² المرجع السابق – هيئة الزيان

⁴³ اخبار FM 24 - في الحجر... المعنف متفزع والعنف في تصاعد، فكيف يتصرّف الضحايا؟ - بتاريخ 2020/4/11

نفذ مركز شؤون المرأة في غزة خمس لقاءات مجتمعية حول "قضايا النوع الاجتماعي في ظل جائحة كورونا" في محافظات قطاع غزة الخمس، بالشراكة مع جمعية العطاء الخيرية "بيت حانون"، ومركز البرامج النسائية "المغازي"، جمعية الجنوب لصحة المرأة "رفح"، جمعية طلائع فلسطين "خانيونس"، وجمعية الرعاية الإنسانية "غزة" بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women) من خلال برنامج حياة المشترك.

دارت اللقاءات المجتمعية حول عدة موضوعات أهمها، دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف ضد النساء في ظل جائحة كورونا، وجرائم قتل النساء وتداعيات جائحة كورونا على أوضاع النساء في المجتمع الفلسطيني، والتحديات التي تواجه النساء في الوصول للخدمات المتعددة.

وقالت وسام جودة، منسقة المناصرة في المركز: "تأتي هذه اللقاءات المجتمعية كواحدة من أنشطة التحشيد المجتمعي؛ لرفض ومناهضة العنف المتزايد والممارس ضد النساء، والتعرف على مبرراته أكثر من خلال مشاركة شرائح متنوعة من المجتمع، في جميع مناطق قطاع غزة، منوهة إلى أن هذه اللقاءات استهدفت قرابة (200) مشاركة/ة من ممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدني والحكومي وناشطين/ات حقوقيين/ات، وإعلاميين/ات، وأكاديميين/ات، ومزودي خدمات، ومخاتير.

كما أشارت جودة إلى أن الهدف من سلسلة اللقاءات المتتالية خلق نواة مجتمعية قوية قائمة على مناصرة قضايا المرأة ومناهضة العنف الممارس ضدها، كل في محيطه، مؤكدة على أن هذه اللقاءات تناولت الخدمات المتاحة للنساء وآليات الوصول لها وأهم المعوقات التي تعيق وصولهن لهذه الخدمات الطارئة في ظل جائحة كورونا التي طال راحها؛ لتزيد حالات العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني، وإمكانية أن تكون البيئة المحيطة عامل مسهل للنساء للوصول لهذه الخدمات والتعرف عليها.

وأوصى الحضور بضرورة توفير الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية في كل المناطق خاصة المهمشة في ظل جائحة كورونا، وتفعيل دور وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لمناصرة ودعم قضايا النساء، وضرورة دعم إقرار قانون حماية الأسرة، والعمل على تكثيف لقاءات التوعية المستهدفة الرجال والنساء خاصة في المناطق المهمشة والحدودية، وتحسين الوضع الاقتصادي للنساء المعنفات خاصة في ظل أزمة كورونا.⁴⁴

⁴⁴ مركز شؤون المرأة - غزة - يونيو / 2020

لقد ادى طول عملية الحجر المنزلي سواءً بالضفة وبالقطاع بعد قرار حظر التجوال الشامل في قطاع غزة إلى زيادة حالات العنف وهذا ما رصدته المنظمات الأهلية النسوية تجاه النساء من قبل الزوج أو الاخ أو الاب الأمر الذي عمق من عملية الاستلاب والاقصاء والاضطهاد الاجتماعي والعنف الاقتصادي حيث تضاعفت اعباء المرأة بالعمل المنزلي ، الأمر الذي عزز من قيام المنظمات النسوية بزيادة مطالبتها بضرورة اقرار قانون حماية الاسرة وذلك للحد من هذه الظاهرة المتصاعدة وخاصة تجاه النساء .

ويشير استطلاع الرأي الذي نفذته جمعية "عائشة" لحماية المرأة والطفل، والذي يهدف إلى معرفة أثر الأزمة الناجمة عن فيروس "كورونا" المستجد على قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، خلال شهر نيسان/ إبريل الماضي، كشف عن أن معدلات العنف الناتج عن الحجر المنزلي، بلغت 36% بحسب ما أفاد المستجيبون للاستطلاع، مقارنة بـ 64% منهم، أفادوا بعدم زيادة العنف لنفس السبب.

وحول أنواع العنف ضد المرأة، أظهر الاستطلاع أن 69.9% من النساء تعرضن لعنف اقتصادي، و60.7% منهن تعرضن للعنف النفسي، بالإضافة إلى 30.2% تعرضن للعنف الاجتماعي، و8.9% أصابهن العنف اللفظي، ناهيك عن 22.9% منهن تعرضن للعنف الجسدي.

وأوضح الاستطلاع الإلكتروني، وجود ممارسات وسلوكيات غير مرغوب فيها يتم ممارستها ضد النساء، فحصل التتمر على نسبة 21.1%، تلاه الابتزاز والاستغلال بنسبة 14.9%، كما تعرض 2.0% من النساء للتحرش، و0.7% للاغتصاب⁴⁵.

من جهتها فقد أكدت وزيرة شؤون المرأة آمال حمد أن قضية العنف المجتمعي والأسري هي مسألة كونية، وأن نسبتها زادت في مجتمعات عديدة بسبب جائحة كورونا، لكن هذه الظاهرة في الضفة الفلسطينية الخاص تُعزى من قبل الاحتلال والانقسام.

وأوضحت، في ندوة نظمتها وحدة دراسات التطرف والعنف في معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي ، أن حالة الخوف من المرض والحجر والعزل وازدياد الفاقة والبطالة وضعف الإمكانيات أدت إلى تزايد ظاهرة العنف، حيث زادت ظروف الحجر وتداعيات الأزمة من أعباء المرأة الأسرية، ما انعكس على العلاقات داخل الأسر وأفراد المجتمع، وأدى إلى بروز حالات العنف⁴⁶.

⁴⁵ شبكة نوى - سيات "الحجر" تُلهب أجساد نساء بغزة- بتاريخ 2020/6/9

⁴⁶ وكالة سما الاخبارية - حمد : ظاهرة العنف المجتمعي ارتفعت في عدد من المجتمعات بسبب فايروس كارونا - بتاريخ 2020/5/12

ويذكر ان الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة هو اقتصاد عائلي وغير رسمي أي غير مسجل رسمياً لدى الجهات الرسمية وأن هذه المشاريع الصغيرة أو متناهية الصغر كانت تدار وتشتغل بنسبة لا بأس بها من النساء ، مثل الاعمال الزراعية سواءً النباتية أو الحيوانية أو البيع بالأسواق الشعبية أو الصناعات الغذائية المنزلية التي كانت تورد إلى المدارس والجمعيات والمؤسسات الخاصة والأهلية ، او مشاريع التطريز والخياطة والنسيج إلخ .

ويشار هنا انه بالرغم من قرار سلطة النقد بتأجيل دفع الاقساط التي حصل عليها الزبائن ومعظمهم من النساء إلى اربعة اشهر إلى الأمام احتساباً من بداية مارس /2020 ، إلا أن ذلك لن يساعد في انقاذ المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي توقفت معظمها عن العمل لأن نسبة الفائدة لن يتم الغائها بل ستحتسب الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الدفعة في ظل توقف العمل الذي سيفاقم من حدة الأزمة الاقتصادية لدى النساء خاصة إذا ادركنا ان عملية التعافي بحاجة إلى وقت اطول من ذلك بكثير ومرتبب ايضاً بتعافي القطاعات الاقتصادية الاخرى وتحريك السيولة بالسوق ، حيث ان هذه العوامل غير متوفرة خاصة في ظل دخول السلطة بأزمة مالية عميقة جراء رفض الحصول على المقاصة من دولة الاحتلال احتجاجاً على قرار الحكومة الاسرائيلية بضم مساحات واسعة من الضفة الغربية إلى جانب الاحتجاج على قيام اسرائيل باقتطاع اجزاء منها وخاصة مخصصات الاسرى الأمر الذي رفضته السلطة .

وعليه فإن النساء وصاحبات المشاريع الصغيرة ، ربما سيندرج اعداد منهن في دائرة الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي والنتاج عن تدهور الحالة الاقتصادية، بسبب مخاطر فشل مشاريعهن في اطار استمرار حالة الطوارئ الناتجة عن جائحة الكورونا وفي سياق استمرارية الأزمة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة اخذاً بعين الاعتبار استمرار الحصار ووقف عملية الاعمار وتداعيات الانقسام وتراجع التمويل الدولي بما يشمل الاونروا وغيرها من الوكالات الاغاثية والتنمية الدولية العاملة بالقطاع .

المرأة ما بعد الكورونا عالمياً :-

تزايدت الأعباء المفروضة على المرأة على المستوى العالمي وذلك من خلال الجلوس بالمنزل " الحجر المنزلي " الأمر الذي ضاعف الاعباء عليها فإلى جانب الاشراف التقليدي على الأعمال المنزلية اليومية " التنظيف ، الغسيل ، الطهي ... إلخ " أصبحت ملزمة بالإشراف على الابناء وخاصةً في مجال التعليم الالكتروني الذي اصبح الوسيلة الوحيدة لاستكمال العملية التعليمية .

أدى هذا الوضع الجديد إلى تحويل الأسرة إلى مؤسسة عمل إلى جانب الاعمال المنزلية . ضاعف هذا الوضع من حدة الاحتقان وافرز حالة من العنف الاجتماعي فالجلوس بالبيت لساعات طويلة يؤدي إلى أزمات ومشاكل اجتماعية ونفسية ، وعادة ما تقع المرأة ضحية لهذا الاحتقان عبر تفريغ الازمات النفسية والاجتماعية بممارسات عنيفة تجاهها .

أبرزت التقارير الصادرة من العديد من بلدان العالم عن مضاعفة حالات العنف تجاه المرأة في فترة جائحة الكورونا ، فقد سجلت بعض البلدان ارتفاعاً بنسبة لا تقل عن 300%⁴⁷ ، كالصين وألمانيا وأميركا وبريطانيا والعديد من البلدان الأوروبية وكانت أبرز أشكال العنف تتجسد بالعنف اللفظي والجسدي ، علماً بأن العنف الاقتصادي أيضاً قد برز بصورة جلية من خلال تزايد الاعباء العملية على المرأة بالمنزل إلى جانب عملها بالمزرعة والحصول على بعض من تقنياتها وموجوداتها كالذهب أو ما تدخره من اموال عبر استيلاء الرجل عليها بحجة عدم العمل والحاجة إلى تغطية الاحتياجات والنفقات على الاسرة ، إضافة إلى الاستيلاء على الراتب إذا كانت تعمل ، والتحكم بعملية الصرف من قبل الزوج او الاب أو الأخ الأكبر إذا كانت المرأة العاملة غير متزوجة .

ادت مضاعفة حالات العنف تجاه النساء إلى قيام الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس بإطلاق نداء عالمي يدعو به لوقف عمليات العنف ضد المرأة في فترة جائحة الكورونا وضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المرأة من العنف⁴⁸ .

ويشار هنا ان قدرة الرجل على العودة للعمل كانت اسرع من المرأة بالعديد من الحالات المشابهة وذلك مثل تجربة مرض الايبولا الذي انتشر قبل سنوات في افريقيا ، حيث اشارت التجربة إلى أن معدل عودة الرجال للعمل كانت اسرع واكثر من معدل عودة النساء .

لم تكن تداعيات جائحة الكورونا على المرأة مفصولة عن ما أظهرته الجائحة من ازمة النظام الاقتصادي العالمي الذي يتبنى ويطبق مفهوم الليبرالية الجديدة لصالح قوى الاحتكارات الرأسمالية .

لقد كشفت الجائحة عمق ازمة هذا النظام الذي يقدر السوق والربح ويعتمد الخصخصة بدلاً من الاهتمام بالمواطن وبدور الدولة بالحماية الاجتماعية بما يشمل خصخصة كل من قطاعي التعليم والصحة .

لقد قام الرئيس ترامب في بداية توليه لرئاسة البيت الايض بإلغاء قانون أوباما كير الذي كان يهدف إلى تحقيق الامن الصحي لملايين الأمريكيين .

لقد اصبحت الصحة والتعليم وهما من القضايا الحقوقية الاصلية للإنسان اسيرة نظام الخصخصة الرأسمالي بما ساهم بحرمان شرائح وفئات اجتماعية عريضة من فرص العلاج والتعليم .

⁴⁷ عبد الحميد مهند - النساء في زمن الكورونا - صحيفة الايام - بتاريخ 2020/4/14

⁴⁸ فرانس 24 - الامين العام للأمم المتحدة يدعو لحماية النساء حول العالم من العنف المنزلي خلال الحجر الصحي - بتاريخ 2020/2/25

إن إهمال اجراءات الوقاية في بداية الجائحة ضمن تفضيل الاقتصاد والسوق ادى إلى خسائر بشرية كبيرة من مصابين بفايروس الكورونا وبين من ماتوا متأثرين به .

وعليه فعند الحديث عن مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الاقتصادي وضرورة السعي والعمل الجاد لتحقيق المساواة وعدم التمييز باتجاه نظام يضمن الحقوق والعدالة ، فإننا لا يمكن ان نفصل ذلك على أهمية الكفاح من اجل تعديل بنية النظام السياسي المبني على آليات الليبرالية الجديدة ، وباتجاه معاكس يعمل على الاهتمام بالانسان بوصفه محوراً لعملية التنمية وبما يشمل تمكينه وزيادة قدراته بالحصول على الموارد والفرص وبالأخص بالمجالين الصحي والتعليمي .

وبدلاً من ان يتم الاتعاظ من نتائج الجائحة السلبية جداً على الانسان تم الاستمرار بالتمسك بهذا النظام ، حيث الحزم المالية من الحكومات مثل اميركا وبعض بلدان اوربا لصالح الشركات الكبرى والمتوسطة ولم يتم بلورة آليات جديدة تعزز من معنى الحماية الاجتماعية لصالح الفقراء عبر نظام صحي عادل ومنصف وشامل وعبر تأمين الفقراء والكرامة لهم وعبر برنامج تعليمي جيد وعادل وشامل قادر على دمج الجميع به بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة ، خاصة إذا ادركنا ان قطاعات واسعة من المجتمع تعتمد في عملها على العمل اليومي " المياومة " الأمر الذي يتطلب من الحكومات توفير الأمن الغذائي لهم ولأسرهم .

من هنا فإن السعي لتحقيق العدالة للمرأة ومناهضة كل اشكال العنف تجاهها بما في ذلك العنف الاقتصادي يتطلب نظام كوني سياسي واقتصادي جديد واتباع نماذج تنمية بديلة عن آليات السوق والربح والجشع لصالح الشركات الاحتكارية الرأسمالية العالمية ومنها الشركات متعددة الجنسيات.

لا يمكن والحالة هذه مناهضة العنف الاقتصادي تجاه النساء وكافة اشكال العنف الاخرى ودون اصلاح بنية النظام السياسي الفلسطيني أيضاً الذي يجب ان يعتمد برامج الحماية الاجتماعية وعدم استناد العملية الاقتصادية للقطاع الخاص بصورة رئيسية وذلك من خلال تشجيع الاقتصاد التعاوني والتشاركي الذي يساهم في تحقيق تكامل ما بين السلطة " الدولة " والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي وتنفيذ مشاريع مستدامة تعمل على تعزيز مقومات الصمود .

إن النظام السياسي المنشود يجب ان يكون موحداً ومبنياً على الانتخابات الدورية وعلى فكرة العقد الاجتماعي والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وتبني قوانين وتشريعات وسياسات تساهم في تحقيق فكرة المواطنة المتساوية والمتكافئة وتحديداً بين الرجل والمرأة .

من الهام ان تتكامل جهود المنظمات الأهلية وخاصة النسوية منها مع جهود الحكومة التي من الضروري تستند إلى معايير الحكم الديمقراطي الرشيد لتصب لصالح تعظيم فكرة المواطنة ومناهضة كافة اشكال التمييز خاصة في ظل توقيع دولة فلسطين التي أصبحت عضواً مراقباً

بالأمم المتحدة عام 2012 وفق قرار 19/67 وعلى اتفاقية السيداو التي يلزمها بتنفيذها ومراعاة بنود تطبيقها على الواقع المجتمعي بما يشمل تحقيق المساواة والعدالة للمرأة إلى جانب مناهضة كل اشكال التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي .

استنتاجات وتوصيات : -

استنتاجات :-

ساهمت جائحة كورونا بتظهير حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي متعدد الاشكال ومنه العنف الاقتصادي إلى جانب اشكال العنف الاخرى " الجسدي ، اللفظي ، الجنسي " .
تضاعفت الابعاء والمهمات على المرأة إلى جانب العمل المنزلي فقد اصبحت مسؤولة عن ضمان التعليم الالكتروني للأطفال وتحقيق الامن الغذائي في ظل تعطل عمل الزوج .
كان لهذه الابعاء انعكاسات سلبية على المرأة ليس فقط من خلال عدم احتساب اجرة العمل المنزلي وليس فقط لسرعة تسريحها من العمل من المؤسسات الخاصة ولكن ايضاً بما يشمل ترشيد الامن الغذائي وضمان وصوله للأطفال الأمر الذي يؤثر على حالتها الصحية خاصة إذا كانت في فترة الحمل او الرضاعة ، ويعمل على فرز امراض عديدة ابرزها فقر الدم .
تعددت اشكال العنف الاقتصادي تجاه المرأة من خلال حث الزوج لها سواء بالإكراه او الاقناع للبحث عن الكوبونة التي يتم بيعها في بعض المرات لضمان توفر السيولة النقدية ، او الاستلاف والاستدانة بسبب توقف عمله إلى جانب الحصول على مقتنياتها والقيام بالتصرف بها سواء كانت نقدية او على شكل مجوهرات .

كانت المرأة قبل جائحة الكورونا محرومة في العديد من الحالات من الحق بالميراث وقد تعمقت هذه الظاهرة اثناء الجائحة رغبة من الرجل بالاستحواذ على ممتلكات المرأة لصالحه في اطار الثقافة الذكورية ، وفي اطار الاعتقاد بأن الميراث يجب ان يعود للذكور ، وقد عمق من ذلك حالة شح السيولة النقدية بسبب تعطل الاعمال والشلل الذي اصاب الحالة الاقتصادية بصورة عامة نتيجة لجائحة الكورونا .

يأتي ذلك في سياق تعديل علاقات القوة للرجل وتعزيزها لصالحه وبما يساهم بحرمان المرأة من حقها بالوصول للموارد والفرص ، وكذلك الاستحواذ على هذه الموارد من قبل الرجل، ومن اجل تعزيز آليات تهميش واقصاء المرأة .

ابرزت كل من المجموعتين المركزتين التي تم تنظيمها لغرض البحث ان النساء كن اكثر عرضة للاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي وللتهميش اثناء جائحة الكورونا .

كما ابرزت استمرارية سطوة الرجل على المرأة وكذلك تحكمه في ادارة المصادر لدى الاسرة بالرغم من تضاعف الابعاء على المرأة على المستوى العملي وكذلك النفسي .

تشير بعض التجارب ان مرحلة ما بعد التعافي من الامراض فإن عودة المرأة إلى العمل اصعب من عودة الرجل ، كما حصل في افريقيا بعد وباء اوبولا .

ويشار هنا ان النساء اكثر تضرراً على المستوى الاقتصادي في مجال المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ، حيث ان معظم هذه المشاريع والتي تندرج في اطار الاقتصاد غير الرسمي تدار من قبل النساء ، وابرزت دراسة لبعض الحالات التي تلقت تمويلاً بسيطاً من احدى مؤسسات الاقراض عن تضرر هذه المشاريع بسبب توقف الدورة الاقتصادية وحالة الحجر المنزلي ونقص السيولة النقدية في ايدي المواطنين ، وعدم الموائمة بين العرض والطلب .

التوصيات :-

1. ضرورة تناول موضوع العنف الاقتصادي كأحد اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي بالتشخيص والتصنيف بهدف البحث عن معالجات وتدخلات تؤدي للحد منه وصولاً إلى انهاءه .

2. ضرورة استمرار الضغط المجتمعي من قبل منظمات العمل الأهلية النسوية وغيرها من منظمات المجتمع المدني باتجاه تبنى قانون حماية الاسرة بسبب تزايد حملات العنف وخاصة تجاه النساء .

3. من الضروري وضع موضوع العنف الاقتصادي في اولويات برامج ومشاريع المؤسسات والاطر النسوية وكذلك لدى الاحزاب السياسية ومنظمات العمل الاهلي بصورة عامة .

4. ضرورة تثقيف الرجال بمخاطر العنف الاقتصادي بأبعاده التي تؤدي إلى تعميق الاضطهاد والاقصاء الاجتماعي تجاه النساء وذلك عبر برامج تدريبية وتوعوية متعددة .

5. ضرورة التأثير بصناع القرار بما يتعلق بالعنف الاقتصادي من خلال اقناعهم ببلورة سياسات وتدخلات تساهم بصيانة حقوق المرأة اقتصادياً وبما يشمل تثبيت ذلك في قوانين وتشريعات عبر اجراء تعديلات بالقوانين الخاصة بالملكية والمرأة مثل قانون الاحوال الشخصية .
6. يوجد أهمية لقيام الحكومة بتعزيز اليات الرعاية الاجتماعية للنساء عبر زيادة برامج المساعدات الغذائية وكذلك النقدية بهدف تعزيز صمود المرأة في اوقات الازمات والطوارئ .
7. من الهام قيام سلطة النقد ليس فقط بإجراءات تقود إلى تأجيل دفع الاقساط لمدة بعض الاشهر ولكن عبر اعفاء النساء صاحبات المشاريع الصغيرة من فوائد القروض وكذلك إعادة تمويلهن بمبالغ نقدية على شكل منح او قروض ميسرة حتى يستطيعوا استعادة الانتاج والاستنهاض في فترة التعافي من الجائحة .
8. ضرورة قيام الحكومة بتوفير حزم مالية لمؤسسات الاقراض الصغير التي تدعم صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لكي يقوموا بصياغة برامج تساهم في حماية صاحبات المشاريع المتضررات بسبب حالة الطوارئ وجائحة الكورونا، وكذلك قيام الحكومة بإعفاء النساء من رسوم الكهرباء والمياه واي شكل من اشكال الضريبة لصاحبات المشاريع المتضررة من جائحة الكورونا .
9. ضرورة تنظيم حملات وبمشاركة الذكور وربما رجال الاصلاح وممثلي الاحزاب السياسية بما يتعلق بالحق بالميراث وتعزيز ذلك في قوانين وسياسات وتشريعات متبناه من قبل السلطة .
10. العمل على صياغة وتنفيذ برامج تعزز من عملية التمكين الاقتصادي للمرأة مثل مشاريع ريادة الاعمال والعمل عن بعد والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك عبر برامج تدريبية تؤدي إلى تنفيذ هذه المشاريع وتساهم في تمكين المرأة اقتصادياً الأمر الذي سيساهم بالضرورة بالحد من ظاهرة العنف الاقتصادي الذي يؤدي إلى التهميش الاجتماعي .
11. تسليط الضوء على العنف الاقتصادي في البرامج الاعلامية مثل حلقات الاذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي الاخرى .
12. ادخال مفهوم العنف الاقتصادي والتعريف بمخاطره في المناهج الدراسية سواءً بالمدارس او بالجامعات .
13. الاتفاق بين الاطر النسوية وذلك في اطار حملة 16 يوم التي تطلق كل عام بخصوص مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي بأن يتم اختيار موضوع العنف الاقتصادي على وجه التحديد كعنوان مركزي في احدى السنوات .
14. تنظيم زيارات للمنازل بهدف القيام بالتوعية والتثقيف بمخاطر العنف الاقتصادي وبما يتضمن توزيع بروشورات ونشرات قصيرة حول هذه الظاهرة وأهمية تحقيق المساواة وعدم التمييز .

15. أهمية التثقيف والتوعية بمفهوم المواطنة المتساوية والمتكافئة بين الناس وربط العنف الاقتصادي بها بما انه يعمل على تقويض مفهوم المواطنة .
16. نشر الاتفاقات الدولية والفلسطينية بخصوص أهمية تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وفي مقدمة ذلك اتفاقية إزالة كافة اشكال التمييز بحق النساء " السيداو " وقرار مجلس الأمن 1325 وكذلك وثيقة الاستقلال الفلسطيني الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 والقانون الاساسي الفلسطيني عبر التركيز على مسألة المواطنة والمساواة وعدم التمييز .
17. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني تجاه أهمية تصويب السياسات الناتجة عن النظام السياسي الفلسطيني بما يضمن آليات جادة لتوفير الحماية الاجتماعية وعدم الاعتماد فقط على القطاع الخاص وآليات السوق ، حيث ان هناك مسؤولية للسلطة تجاه حماية الفقراء والمهمشين في جميع المراحل وخاصة في اوقات الطوارئ والازمات.
18. تفعيل دور القطاع الخاص بما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية حيث ان تجربة صندوق وقفه عز لم تكن مشجعة في هذا المجال الامر الذي يتطلب الدفع بالقطاع الخاص لزيادة ثقله ودوره بالمسؤولية الاجتماعية وخاصة للفئات المهمشة ومن ضمنها النساء .
19. توفير آليات بديلة لكل من مركزي حياة والبيت الأمن عبر زيادة دور المؤسسات النسوية في مجال التدخل النفسي الاجتماعي من خلال زيارة البيوت ، وأماكن الحجر العامة " المدارس والفنادق وأماكن الحجر المخصصة والمستشفيات " والمساهمة في معالجة تداعيات العنف تجاه النساء بما يشمل العنف الاقتصادي .

المراجع : -

1. الجزيرة نت - الليبرالية... من الاقتصاد إلى السياسة - بتاريخ 2015/8/27
2. مؤمنة صالح الرقب - دراسة عن معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها - 2009 - ص 63
3. دنيا الأمل اسماعيل - المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون - الحوار المتمدن - عدد 960 - بتاريخ 2004/4/18
4. القدس العربي - الناصرة - النساء في فلسطين أكثر تعليماً وقرأً وزواجاً مبكراً - بتاريخ 2020/3/18
5. القدس العربي - وزير الأشغال الفلسطيني يعلن إعادة اعمار 90% من منازل غزة المدمرة في حرب 2014 - بتاريخ 2019/2/3
6. انجلز فريدريك - ترجمة كتاب " اصل العائلة الملكية الخاصة والدولة " - مقدمة الطبعة الاولى عام 1884 - العدد 5453 - الحوار المتمدن - 2017/3/7
7. ويكي جندر - عنف اقتصادي - بتاريخ 2019/1/19 .
8. على ليلي - النساء الخاسر الأكبر من ازمة كورونا - اليك الاسباب - بتاريخ 2020/3/28
9. الجزيرة - اسلوب حياة - فلسطين - بلغت معدلات الالتحاق للذكور بالمرحلة الثانوية 71 مقابل 91 % للاناث - بتاريخ 2020/3/8 .
10. الاقتصادي - رام الله - في يومه العالمي 52 % بطالة النساء في فلسطين - بتاريخ 2019/3/7 .
11. البنك الدولي - فلسطين : الأفاق الاقتصادية - اكتوبر /2019 - بتاريخ 2019/10/9 .
12. سما نيوز - الرئيس عباس يصدر مرسوماً باعلان حالة الطوارئ في فلسطين لمدة شهر - بتاريخ 2020/3/5 .
13. دنيا الوطن - رام الله - سلطة النقد : تأجيل الاقساط الشهرية الدورية لكافة المقترضين لأربعة اشهر قابلة للتمديد - بتاريخ 2020/3/15 .
14. مقابلة مع امال صيام - مديرة مركز شؤون المرأة - غزة - بتاريخ 2020/6/21
15. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال - اصالة - غزة - بتاريخ 2020 /7/7 .
16. ابو عيشة نور - في يومهم العالمي.. الفقر والبطالة شبحٌ يلاحق عمال غزة (تقرير) بحسب جهاز الإحصاء الحكومي: نسبة البطالة بقطاع غزة بشكل عام 52% وتصل في مدينة خان يونس 58%، تليها دير البلح (وسط) 57%، بينما كانت في مدينة غزة 48% وبلغت نسبة بطالة الشباب 69 % ونسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية 78 % - غزة - الاناضول - بتاريخ 2019/5/1 .
17. هيئة الأمم المتحدة للمرأة - القدس - تحذر هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مخاطر جائحة كوفيد-19 على زيادة هشاشة النساء وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين في فلسطين - بتاريخ 6/مايو / 2020 .
18. مجموعة بؤرية مركزة - جمعية الحياة والامل - جباليا - بتاريخ 2020/ 6/13 .
19. على نبيلة - العنف الاقتصادي ضد المرأة - الحوار المتمدن - العدد 1131 - بتاريخ 2005/3/8 .
20. نيسا FM - تضامن العنف الاقتصادي احد اهم اسباب صمت النساء والفتيات عند تعرضهن للعنف الاسري - بتاريخ 2020/10/27 .
21. مجموعة بؤرية مركزة - مركز البرامج النسائية - رفح - بتاريخ 2020/ 6/11 .
22. اخبار 24 FM - في الحجر... المعنف متفرغ والعنف في تصاعد، فكيف يتصرف الضحايا؟ - بتاريخ 2020/4/11 .
23. جريدة الحياة الجديدة - حمد للحياة الجديدة نظماً عملية تدخل موائمة لمساندة النساء خلال أزمة " كورونا " 887 شكوى وطلب مساندة تلقتها وزارة شؤون المرأة من معنقات خلال الازمة - بتاريخ 2020/5/4
24. مركز شؤون المرأة - غزة - يونيو / 2020
25. وكالة سما الاخبارية - حمد : ظاهرة العنف المجتمعي ارتفعت في عدد من المجتمعات بسبب فايروس كارونا - بتاريخ 2020/5/12 .
26. الزيان هبة - أزمة كورونا زادت من العنف الأسري ضد النساء والفتيات في فلسطين - اخبار الامم المتحدة - بتاريخ 2020/7/3
27. عبد الحميد مهند - النساء في زمن الكورونا - صحيفة الايام - بتاريخ 2020/4/14 .

28. فرانس 24 - الأمين العام للأمم المتحدة يدعو لحماية النساء حول العالم من العنف المنزلي خلال
الحجر الصحي - بتاريخ 2020/2/25